نماذج من آراء شيخ الإسلام ابن تيمية النحوية في مجموع الفتاوى

فريد بن عبدالعزيز الزامل
كلية العلوم العربية والاجتماعية بالقصيم
جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

المقدمـــة :

الحـــمـد لله رب العـــالمين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبـــيـــاء والمرسلين، نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

أما بعد:

فإنه من المعلوم أن الإعراب وسيلة فهم الكلام؛ ولذا عني العلماء بدراسة النحو، ليفهموا كلام الله تعالى، وكلام رسوله ﷺ، ولقد انبنى على مقدار إتقان النحو كثير من الأحكام، كما كان السبب في كثير من الخلافات، ولقد كان حقاً على الباحثين أن يتوجهوا لدراسة آراء العلماء النحوية والصرفية، وما انبنى عليها من أحكام عقائدية أو فقهية أو غيرها، فإن لمثل هذه الدراسة إسهاماً بيناً في التعليل لتلك الأحكام، وبيان وجاهتها، كما أن فيها إظهاراً لأهمية هذين العلمين: النحو والصرف. وعظم ارتباطهما بعلوم الشريعة، هذا الارتبـاط الذي لا يقف عند حـد، ولا يوهن عـراه اخـتـلاف الأزمـان والاتجاهات والأفكار.

ولقد عرضت في هذا البحث المختصر نماذج من آراء شيخ الإسلام ابن تيمية النحوية، في مجموع الفتاوى، ولقد اخترت المسائل التي يكون فيها عرض للآراء، ومناقشة لها، ورد عليها وتعليل للقول المختار، غاضاً الطرف عن المسائل التقريرية، وهي الخالية من المناقشة والترجيح[1]، ولا أزعم أن ما اخترت هو كل ما في مجموع الفتاوى ولا أكثره، بل هو "نماذج"، كما عنونت.

وشيخ الإسلام أحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني -رحمه الله- علمٌ

غني عن التعريف [٢]، وهو أحد العلماء الأئمة، الذين كان لآرائهم الصيت الذائع، والقبول المنقطع النظير، ولقد حظيت حياته وآراؤه بدراسة الباحثين والمهتمين، كل في مجال اختصاصه، لما فيها مما يستحق الوقوف عنده، والنظر فيه، فحياته زاخرة بالأحداث، ومواقفه فيها لا يستطيع تهوين شأنها جاحد، سجلها التاريخ المنصف، وسجل أخلاقه وصفاته، ليتأملها من يريد الاحتذاء، فيسعى ليبلغ ما بلغ، وما هو -والله أعلم- ببالغ.

ولآرائه النحوية أهمية بارزة، وخاصة في علم التفسير، فقد بحث كثيراً من أوجه الإعراب في بعض الآيات القرآنية، وتوصل إلى نتائج بناها على أساس من المعرفة بالنحو وعلوم الشريعة، وربما رد قولاً بسبب مخالفته للنصوص الشرعية، وإن كان موافقاً لوجه من وجوه الإعراب، مثال ذلك: رده لتخريج النحاة للآية: ﴿إِنْ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ﴾ [٣] على أنها على لغة قوم من العرب، وهم بلحارث بن كعب وغيرهم، ممن يلزمون المثنى الألف رفعاً ونصباً وجراً، وهذا التخريج مع أن أكثر النحاة والمفسرين اعتمدوه وأخذوا به، وقد كان رده إياه؛ لأنه يخالف قوله عز وجل: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِن رَّسُولٍ إِلاَّ بِلِسَانِ قَوْمِهِ﴾ [٤] فإن قوم النبي ﷺ هم قريش، ومخالف لما ثبت في صحيح البخاري أن عثمان بن عفان رضي الله عنه- قال للذين كتبوا المصحف: «إذا اختلفتم في شيء فاكتبوه بلغة قريش، فإن القرآن نزل بلغتهم [٥]»؛ لذا يرى أن ذلك التخريج مردود لهذين الدليلين [٦].

أسأل الله أن أقدم في هذا البحث نافعاً، وأسأله بفضله أن يعصمنا من الزلل، وأن يرزقنا صلاح القصد وقبول العمل، إنه جواد كريم. وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه.

المسألة الأولى:

الكلمة: مدلولها اللغوي، ومدلولها في اصطلاح النحاة.

قال رحمه الله:

«ولفظ الحرف والكلمة له في لغة العرب -التي كان النبي ﷺ يتكلم بها - معنىً، وله في اصطلاح النحاة معنى. فالكلمة في لغتهم: هي الجملة التامة، الجملة الاسمية أو الفعلية، كما قال النبي ﷺ في الحديث المتفق على صحته: «كلمتان خفيفتان على اللسان، ثقيلتان في الميزان، حبيبتان إلى الرحمن، سبحان الله وبحمده سبحان الله العظيم»[٧] وقال عليه الصلاة والسلام: «أصدق كلمة قالها الشاعر كلمة لبيد: ألا كل شيء ماخلا الله باطل»[٨]. ومنه قوله تعالى: ﴿**كَبُرَتْ كَلِمَةً تَخْرُجُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ إِن يَقُولُونَ إِلاَّ كَذِبًا**﴾[٩] وقوله: ﴿**وألزمهم كلمة التقوى وكانوا أحق بها وأهلها**﴾[١٠]..

ونظائره كثيرة.

ولا يوجد قط في الكتاب والسنة وكلام العرب لفظ الكلمة، إلا المراد به الجملة التامة. فكثير من النحاة أوأكثرهم لا يعرفون ذلك، بل يظنون أن اصطلاحهم في مسمى الكلمة ينقسم إلى اسم وفعل وحرف هو لغة العرب، والفاضل منهم يقول:

وكلمة بها كلام قد يؤم[١١]

ويقولون: العرب قد تستعمل الكلمة في الجملة التامة، وتستعملها في المفرد. وهذا غلط. لا يوجد قط في كلام العرب لفظ كلمة إلا للجملة التامة[١٢].

وقال: وإن كانت الكلمة في لغة العرب العرباء لا توجد إلا اسماً للجملة التامة، إلا أن يكون شيئاً لا يحضرني الآن[١٣].

يبين -رحمه الله - أن الكلمة إنما استعملتها العرب تعني بها الجملة التامة، ولم تستعملها قط في المفرد. وقد زعم النحاة أن العرب تستعمل الكلمة في الجملة التامة وتستعملها في المفرد.

قال سيبويه (١٨٠هـ): «وأقل ما تكون عليه الكلمة حرف واحد»، ثم ذكر حروف العطف والاستفهام وغيرها[١٤].

ويؤكد ابن جني (٣٩٢هـ) إطلاق العرب الكلمة على المفرد، يقول: «ومما يؤنسك بأن الكلام إنما هو للجمل التوام دون الآحاد، أن العرب لما أرادت الواحد من ذلك خصته باسم له لايقع إلا على الواحد، وهو قولهم: «كلمة»... ويزيدك في بيان ذلك قول كثير:

لو يسمعون كما سمعت كلامها
خروا لعزة ركعاً وسجودا[١٥]

ومعلوم أن الكلمة الواحدة لا تشجو ولا تحزن»[١٦].

وقال ابن مالك: (٦٧٢هـ): «الكلمة في اللغة عبارة عن كلام تام، كقوله تعالى: ﴿وَكَلِمَةُ اللَّهِ هِيَ الْعُلْيَا﴾[١٧]، وكقوله عليه الصلاة والسلام: «الكلمة الطيبة صدقة»[١٨]. وعن اسم وحده، أو فعل وحده، أو حرف وحده[١٩]». قال الرضي (٦٨٦هـ): «وقد تطلق الكلمة مجازاً على القصيدة والجمل»[٢٠]. وقال أبو حيان: (٧٤٥هـ) عنها: «إذ في اللغة تنطلق على أحد أقسامها من الاسم والفعل والحرف، وتنطلق على الكلام»[٢١].

ولقد سار اللغويون على ما سار عليه النحاة من أن الكلمة تأتي مراداً بها اللفظ المفرد، قال الأزهري: (٣٧٠هـ): «.. والكلمة تقع على حرف واحد من حروف الهجاء، وتقع على قصيدة بكاملها، وخطبة بأسرها، يقال: قال

الشاعر في كلمته أي: في قصيدته»[٢٢].

ولكن لم أقف على أحد استشهد بشيء من كلام الله تعالى أو كلام العرب على أن الكلمة تأتي مراداً بها اللفظ المفرد، وهذا ما يقوي ما ذهب إليه شيخ الإسلام- رحمه الله- وهو أن الكلمة لا تأتي للفظ المفرد إلا في اصطلاح النحاة.

وقد أثنى- رحمه الله- على ابن مالك حيث ذكر أن الكلمة قد يقصد بها الكلام، وذلك مستوحى من وصفه إياه بالفاضل، والعجيب أن ما أثنى به عليه كان محل اعتراض بعض النحويين على ابن مالك، حيث قالوا: إن إطلاق الكلمة على الكلام مجاز مهمل في عرف النحاة، وأن ذكره هذا من أمراض الألفية التي لا دواء لها[٢٣].

و « قد » في قول ابن مالك: « قد يؤم» للتقليل، كذا قال الشراح، قال الأشموني (٩٠٠هـ): (قد) في قوله: (قد يؤم) للتقليل، ومراده التقليل النسبي، أي استعمال الكلمة في الجمل قليل بالنسبة إلى استعمالها في المفرد، لا قليل في نفسه، فإنه كثير[٢٤]، وهو ظاهر كلام من تعرض للبيت، ولكن الكلمة في اللغة لم ترد إلا بمعنى الجملة التامة- كما يقول شيخ الإسلام- أو وردت بالمعنيين، أما أنها لم ترد بمعنى الجملة إلا قليلاً ففي هذا بعد، ولا أظن أن هذا مقصود ابن مالك، فـ«قد» هنا للتكثير وليس للتقليل، وهي مثل قوله تعالى: ﴿**قَدْ يَعْلَمُ مَا أَنتُمْ عَلَيْهِ**﴾[٢٥] قال الزمخشري (٥٣٨هـ): «أدخل (قد) ليؤكد علمه بما هم عليه من المخالفة عن الدين، وذلك أن (قد) إذا دخلت على المضارع كانت بمعنى (ربما) فوافقت (ربما) في خروجها إلى معنى التكثير، ونحو من ذلك قول زهير:

أخي ثقة لا تهلك الخمرُ مالَه ولكنه قد يهلك المال نائله[٢٦]

ا. هـ[٢٧] وقال سيبويه: «وتكون (قد) بمنزلة (ربما) ». وقال الشاعر الهذلي:

قد أترك القرن مصفراً أنامله كأن أثوابه مجت بفرصاد

كأنه قال (ربما)[٢٨] وقال ابن هشام (٧٦١هـ): «الرابع (من معاني قد) التكثير، قاله سيبويه في قول الهذلي: «قد أترك القرن - البيت»[٢٩].

ألا ترى أن حمل «قد» في بيت ابن مالك على التكثير هو الصواب ؟

المسألة الثانية :

في تقسيم الكلمة إلى اسم وفعل وحرف .

قال الشيخ- رحمه الله- : «وأراد سيبويه أن الكلام ينقسم إلى ذلك[٣٠] قسمة الكل إلى أجزائه، لا قسمة الكلِّي إلى جزئياته». وهذا التقسيم غير تقسيم الجنس إلى أنواعه، كما يقال: الاسم ينقسم إلى معرب ومبني.

وجاء الجزولي وغيره فاعترضوا للنحاة في هذا، ولم يفهموا كلامهم. فقالوا: كل جنس قسم إلى أنواعه أو أشخاص أنواعه، فاسم المقسوم صادق على الأنواع والأشخاص، وإلا فليست أقساماً له. وأرادوا بذلك الاعتراض لقول الزجاجي[٣١]: «الكلام اسم وفعل وحرف» والذي ذكره الزجاجي هو الذي ذكره سيبويه وسائر أئمة النحاة، وأرادوا بذلك القسمة الأولى المعروفة، وهي قسمة الأمور الموجودة إلى أجزائها. ولم يريدوا بذلك قسمة الكليات التي لا توجد كليات إلا في الذهن كقسمة الحيوان إلى ناطق وبهيم، وقسمة الاسم إلى المعرب والمبني، فإن المقَسَّم هنا هو معنى عقلي كلي لا يكون كلياً إلا في الذهن»[٣٢].

اعترض الجزولي (٦٠٥هـ) لقول الزجاجي (٣٤٠هـ): «أقسام الكلام ثلاثة: اسم وفعل وحرف جاء لمعنى»[٣٣] بأنه جعل الكلام جنساً، الاسم

والفعل والحرف أنواعه، وهذا لا يصح؛ لأنه لا يصدق الكلام على الاسم وحده، ولا على الفعل وحده ولا على الحرف وحده، إذ شرط الكلام الإفادة، والكلمة المفردة لا تفيد بخلاف قولك: الاسم معرب ومبني، فإنه يصدق على المعرب الاسم، وكذا على المبني.

وقد رد الشيخ على الجزولي ومتابعيه بأن هذه القسمة إنما هي من قسمة الكل إلى أجزائه، كقسمة العقار الموروث فإن كلاً يعطى غير قسم صاحبه، وليست من قسمة الكلي- الذي لا يوجد كلياً إلا في الذهن- إلى جزئياته، فإن الاسم- مثلاً- معنى كلي، ينقسم إلى معرب ومبني، ولا يمكن أن يكون كلياً إلا في الذهن؛ لأنه إما معرب وإما مبني.

وقد تعرض أبو علي الشلوبيني (٦٥٤هـ) لهذه القضية في شرحه للجزولية، وأعطاها حقها، ثم أوضح النتيجة، واعتذر لأبي القاسم الزجاجي، قال: «يمكن أن يريد صاحب هذا التأليف بهذا الفصل كله أن قول أبي القاسم: «أقسام الكلام ثلاثة» إذا أخذ على أنه من قسمة الجنس إلى أنواعه لم يصح؛ لأنه لا يصدق على كل واحد من الاسم والفعل والحرف كلام، وإن كان لكلام أبي القاسم وجه يصح عليه، وهو أن يكون من قسمة الجملة إلى أجزائها التي هي موادها، ويمكن أن يكون صاحب هذا التأليف على مذهب من يرى أن أبا القاسم أخطأ في هذا التقسيم ولابد، إذ لم يصدق اسم المقسوم على الأقسام وبهذا كان يأخذ أبو موسى الجزولي في هذا الموضع..[٣٤]» قلت: وقد نسب الشيخ- رحمه الله- إلى سيبويه أن الكلام ينقسم إلى اسم وفعل وحرف، وهذا وهم منه، فإن سيبويه لم يقل ذلك، وإنما قال: «فالكلم اسم وفعل وحرف جاء لمعنى...»[٣٥] ومعلوم أن (الكلم) جمع (كلمة). ومعلوم كذلك أن قسمة الكلمة إلى اسم وفعل وحرف من قسمة الكلي إلى جزئياته، كقسمة الاسم المعرب إلى معرب ومبني، فإنه يصدق على الاسم وحده والفعل وحده والحرف وحده لفظ (الكلمة)

بخلاف الكلام، فالذي ذكره الزجاجي لم يذكره سيبويه واعتراض الجزولي لا يشمل كلام سيبويه.

وممن اعترض للزجاجي، السهيلي (٥٨١هـ) حيث قال: «باب أقسام الكلام، قال فيه أبو القاسم- رحمه الله- : «أقسام الكلام ثلاثة: اسم وفعل وحرف» وهذه العبارة- على طولها- واهية مردودة، وعبارة سيبويه- على إيجازها- صحيحة مفيدة. قال سيبويه: «الكلم اسم وفعل وحرف»[٣٦]. ثم رد على الزجاجي من وجهين: « أحدهما: أنه عبر بالكلام عن الكلم الذي هو جمع كلمة » قلت وهذا- والله أعلم- ليس مراد الزجاجي. بل يريد الكلام الاصطلاحي، وإنما يريد بالقسمة قسمة الكل إلى أجزائه- كما قرره الشيخ- .

« الوجه الثاني: أنه قال: « أقسام الكلام ثلاثة » فَنَوَّع الكلام ثلاثة أنواع، وجعل الكلام جنساً جامعاً لها، فخرج من مضمون ذلك أن الاسم على حدته يسمى كلاماً، وكذلك الحرف والفعل. . . وليس كذلك مسألتنا، فإن (زيداً) ليس كلاماً على حدته، ولا (من) و (عن) ولا (قام) بل كل واحدة منهن كلمة وليست بكلام»[٣٧].

وهذا الوجه هو اعتراض الجزولي ومتابعيه، وقد سبق الكلام عليه.

المسألة الثالثة :

في تضمين الفعل معنى فعل آخر .

قال الشيخ- رحمه الله- : «والعرب تضمن الفعل معنى الفعل وتعديه تعديته، ومن هنا غلط من جعل بعض الحروف تقوم مقام بعض، كما يقولون في قوله: ﴿ **لَقَدْ ظَلَمَكَ بِسُؤَالِ نَعْجَتِكَ إِلَىٰ نِعَاجِهِ** ﴾[٣٨] أي مع نعاجه و

﴿مَنْ أَنصَارِي إِلَى اللَّهِ﴾[٣٩] أي مع الله، ونحو ذلك، والتحقيق ما قاله نحاة البصرة من التضمين، فسؤال النعجة يتضمن جمعها وضمها إلى نعاجه، وكذلك قوله: ﴿وَإِن كَادُوا لَيَفْتِنُونَكَ عَنِ الَّذِي أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ﴾[٤٠] ضمن معنى يزيغونك ويصدونك. وكذلك قوله: ﴿وَنَصَرْنَاهُ مِنَ الْقَوْمِ الَّذِينَ كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا﴾[٤١] ضمن معنى نجيناه وخلصناه، وكذلك قوله: ﴿يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ اللَّهِ﴾[٤٢] ضمن معنى يروى بها، ونظائره كثيرة[٤٣].

مذهب البصريين أن حروف الجر لاينوب بعضها عن بعض، وذلك لأنهم قاسوها على حروف الجزم والنصب، فإنها لاينوب بعضها عن بعض، وما أوهم النيابة من حروف الجر فهو عندهم إما مؤول تأويلاً يقبله اللفظ، أو أن يضمن الفعل معنى فعل آخر يتعدى بذلك الحرف، أو يحمل على الشذوذ. أما أكثر الكوفيين وبعض المتأخرين، فإنهم يرون نيابة حروف الجر بعضها عن بعض ولا يرون ذلك شاذاً[٤٤].

قال الفراء (٢٠٧هـ) في قوله تعالى: ﴿مَنْ أَنصَارِي إِلَى اللَّهِ﴾[٤٥] «المفسرون يقولون: من أنصاري مع الله، وهو وجه حسن...»[٤٦].

والنيابة هو اختيار ابن مالك، يقول: «وقد جاء (من) بمعنى (على) في قوله تعالى: ﴿وَنَصَرْنَاهُ مِنَ الْقَوْمِ الَّذِينَ كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا﴾[٤٧] أي على القوم، وكذلك قال أبو الحسن الأخفش، وإليه أشرت بذكر الاستعلاء في معاني (من)[٤٨]» وقال في الألفية:

بعض وبين وابتدئ بالأمكنه بمن وقد تأتي لبدء الأزمنه

وقال:

«على» للاستعلا ومعنى «في» و «عن» بـ «عن» تجاوزاً عنى من قد فطن

وكذا بقية الحروف عدَّد لكل منها أكثر من معنى[٤٩]. وهو اختيار ابن هشام كذلك، قال عن مذهب الكوفيين: «ومذهبهم أقل تعسفاً»[٥٠] وعقد في أوضح المسالك فصلاً لذكر معاني حروف الجر[٥١]، واختاره الهروي (٣٤٠هـ) في الأزهية[٥٢]، والأزهري (٩٠٥هـ) في التصريح[٥٣]، والصبان[٥٤] (١٢٠٦هـ) والخضري[٥٥] (١٢٨٧هـ) وغيرهم كما اختاره بعض المعاصرين، مثل الدكتور عباس حسن في النحو الوافي[٥٦].

وليس هذا الرأي مقصوراً على الكوفيين، بل إن المبرد (٢٨٥هـ) من نحاة البصرة قد أخذ به، قال في المقتضب: «.. فمن ذلك قوله عز وجل: ﴿يَحْفَظُونَهُ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ﴾[٥٧] أي بأمر الله. وقال: ﴿وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ النَّخْلِ﴾[٥٨] أي: على. وقال: ﴿أَمْ لَهُمْ سُلَّمٌ يَسْتَمِعُونَ فِيهِ﴾[٥٩] أي: عليه. وقال الشاعر:

وهمْ صلبوا العبدي في جذع نخلة فلا عطست شيبان إلا بأجدعا(٦٠)

وقال الآخر:

إذا رضيت عليَّ بنو قشير لعمر الله أعجبني رضاها (٦١)

أي: عني[٦٢]» وقال في الكامل: «وحروف الخفض يبدل بعضها من بعض، إذا وقع الحرفان في معنى في بعض المواضع، وقال عز وجل: ﴿أَمْ لَهُمْ سُلَّمٌ يَسْتَمِعُونَ فِيهِ﴾[٦٣] أي: عليه، وقال ابن الطثرية:

غدت من عليه تنفض الطل بعدما رأت حاجب الشمس استوى فترفعا[٦٤]

.. أي: من عنده، وهكذا كثير جداً»[٦٥].

أما مذهب البصريين فهو اختيار شيخ الإسلام - كما رأيت - وقد اختاره

ابن جني، وعقد له باباً في الخصائص، قال: «باب في استعمال الحروف بعضها مكان بعض: هذا باب يتلقاه الناس مغسولاً ساذجاً من الصنعة، وما أبعد الصواب عنه وأوقفه دونه، وذلك أنهم يقولون: إن (إلى) تكون بمعنى (مع)، ويحتجون لذلك بقوله سبحانه: ﴿ مَنْ أَنصَارِي إِلَى اللَّهِ ﴾[٦٦]، أي: مع الله. ويقولون: إن (في) تكون بمعنى (على)، ويحتجون بقوله عز اسمه: ﴿ وَلأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ النَّخْلِ ﴾[٦٧] أي: عليها.. وغير ذلك مما يوردونه، ولسنا ندفع أن يكون ذلك كما قالوا، لكنا نقول: إنه يكون بمعناه في موضع دون موضع، على حسب الأحوال الداعية إليه..» ثم قال: «اعلم أن الفعل إذا كان بمعنى فعل آخر، وكان أحدهما يتعدى بحرف والآخر بآخر، فإن العرب قد تتسع فتوقع أحد الحرفين موقع صاحبه، إيذاناً بأن الفعل في معنى ذلك الآخر، فلذلك جيء معه بالحرف المعتاد مع ما هو في معناه، وذلك كقوله عز اسمه: ﴿ أُحِلَّ لَكُمْ لَيْلَةَ الصِّيَامِ الرَّفَثُ إِلَىٰ نِسَائِكُمْ ﴾[٦٨] وأنت لا تقول رفثت إلى المرأة، وإنما تقول: رفثت بها أو معها، لكنه لما كان الرفث هنا بمعنى الإفضاء، وكنت تعدي أفضيت بإلى، كقولك: أفضيت إلى المرأة، جئت بـ(إلى) مع الرفث، إيذاناً وإشعاراً أنه بمعناه»[٦٩].

وهو اختيار ابن الشجري (٥٤٢هـ) قال: «وقوله: ﴿ وَلا تَعْدُ عَيْنَاكَ عَنْهُمْ ﴾[٧٠] أي لاتتجاوز عيناك، من قولهم: لاتعد هذا الأمر.. ولكنه أوصله إلى المفعول بـ(عن) حملاً على المعنى.. فحمل (لاتعد عيناك عنهم) على لاتنصرف عيناك عنهم.. ولهذا نظائر في القرآن، وفي شعر العرب، فمنها تعدية الرفث بـ(إلى) في قوله تعالى جده: ﴿ أُحِلَّ لَكُمْ لَيْلَةَ الصِّيَامِ الرَّفَثُ إِلَىٰ نِسَائِكُمْ ﴾[٧١] وأنت لاتقول: رفثت إلى النساء، ولكنه جيء به محمولاً على الإفضاء..»[٧٢].

واختاره بعض المعاصرين، مثل الدكتور: محمد حسن عواد، في بحث

خاص تناول فيه تناوب حروف الجر، ولكنه أبطل التضمين إبطالاً تاماً[٧٣]، وقد رد على الدكتور عباس حسن في اختياره الرأي الأول[٧٤].

وإبطال الدكتور: محمد حسن عواد لمسألة التضمين، بناه على أن القدماء قسموا الألفاظ قسمين: أصلي وفرعي، فحملوا الفرع على الأصل، ويرى أن هذا التقسيم لا دليل عليه، فالقدماء لم يقفوا على تاريخ استعمال الألفاظ حتى يعلموا المتقدم فيجعلوه أصلاً، إذاً فما بنى عليه الأقدمون غير صحيح.

وقد أورد على نفسه اعتراضاً فقال: «قد يقال إن العبرة بكثرة الاستعمال، لا بالقدم والأصالة التاريخية» والجواب: «أن اللفظ اللازم أو المتعدي إذا ورد مسموعاً بإحدى هاتين الحالتين في كلام قليل ولكنه فصيح كان وروده هذا أصيلاً في الحقيقة، ولا يخرجه عن أنه معنى حقيقي الاستعمال مسموع آخر يشيع فيه؛ لأن الحكم على اللفظ بالخروج عن معناه الحقيقي ليس راجعاً إلى قلة استعماله في صورة وكثرة استعماله في صورة، وإنما يرجع إلى وجود دليل على أن أحد الاستعمالين أسبق وجوداً عند العرب، وأقدم ميلاداً؛ لأنهم يريدون منه معنى معيناً محدوداً دون غيره»[٧٥].

قلت: تأمل هذا الجواب، كأننا قلنا: العبرة بكثرة الاستعمال لا بالقدم التاريخي، فقال: بل العبرة بالقدم التاريخي لا بكثرة الاستعمال!!. فهل ترى أنه أجاب؟! وكثرة الاستعمال أصل معتبر عند العلماء، بل إنه مقدم على القياس القوي العلة، بخلاف القدم التاريخي، فمادام اللفظ في عصر الاحتجاج فلا يضر التقدم والتأخر.

قال ابن جني: «وإن شذ الشيء في الاستعمال وقوي في القياس كان استعمال ما كثر استعماله أولى، وإن لم ينته قياسه إلى ما انتهى إليه استعماله، من ذلك اللغة التميمية في (ما) هي أقوى قياساً، وإن كانت الحجازية أسير

استعمالاً . . . إلا أنك إذا استعملت أنت شيئاً من ذلك فالوجه أن تحمله على ما كثر استعماله ، وهو اللغة الحجازية ، ألا ترى أن القرآن بها نزل ؟ »[٧٦] .

وأسوق الآن طائفة من أقوال العماء في التضمين :

فمنها كلام شيخ الإسلام الذي نحن بصدده ، ومنها نص ابن جني ونص ابن الشجري السابقان ، ومنها قول العكبري (٦١٦هـ) : عند إعرابه حديث أنس ابن مالك : يجمع الناس يوم القيامة فيلهمون ذلك فيقولون : لو استشفعنا على ربنا- قال : « وأما قوله : (على ربنا) فإنه عدى (استشفعنا) بـ(على) وهي في الأكثر تتعدى بـ(إلى) ؛ لأن معنى (استشفعت) توسلت ، فتتعدى بـ(إلى) ومعناها أيضاً استعنت ، وهذا الفعل يتعدى بـ «على» ، ومن هذا قول الشاعر :

إذا رضيت عليَّ بنو قشير لعمر أبيك أعجبني رضاها[٧٧]

فعداه بـ(على) قال أبو عبيدة : إنما شاع ذلك لأن معناه أقبلتْ عليَّ[٧٨] .

وقال ابن هشام : «قد يشربون لفظاً معنى لفظ فيعطونه حكمه ، ويسمى ذلك تضميناً وفائدته : أن تؤدي كلمة مؤدى كلمتين» قال الزمخشري : «ألا ترى كيف رجع معنى (ولا تعد عيناك عنهم) إلى قولك : ولا تقتحم عيناك مجاوزتين إلى غيرهم . . . ا . هـ» ومن مثل ذلك أيضاً قوله تعالى : ﴿ الرَّفَثُ إِلَىٰ نِسَائِكُمْ ﴾[٧٩] ضمن الرفث معنى الإفضاء ة وهو كثير ، قال أبو الفتح في كتاب التمام : «أحسب لو جمع ما جاء منه ، لجاء منه كتاب يكون مئين أوراقا»[٨٠] . وقال ابن القيم (٧٥١هـ) : « وظاهرية النحاة يجعلون أحد الحرفين بمعنى الآخر » وأما فقهاء أهل العربية فلا يرتضون هذه الطريقة ، بل يجعلون للفعل معنى مع الحرف ومعنى مع غيره ، فينظرون إلى الحرف وما

يستدعي من الأفعال، فيشربون الفعل المتعدي به معناه، هذه طريقة إمام الصنعة سيبويه- رحمه الله تعالى- وطريقة حذاق أصحابه يضمنون الفعل معنى الفعل، لايقيمون الحرف مقام الحرف. وهذه قاعدة شريفة جليلة المقدار، تستدعي فطنة ولطافة في الذهن، وهذا نحو قوله تعالى: ﴿عَيْنًا يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ اللَّهِ﴾[٨١]، فإنهم يضمنون (يشرب) معنى (يروى)، فيعدونه بالباء التي تطلبها. فيكون في ذلك دليل على الفعلين، أحدهما بالتصريح به، والثاني بالتضمين والإشارة إليه بالحرف الذي يقتضيه، مع غاية الاختصار، وهذا من بديع اللغة ومحاسنها وكمالها»[٨٢]. وقال أبو حيان في معرض كلامه عن الآية: ﴿أُحِلَّ لَكُمْ لَيْلَةَ الصِّيَامِ الرَّفَثُ إِلَىٰ نِسَائِكُمْ﴾[٨٣]: «وعدي بـ(إلى) وإن كان أصله التعدية بالباء لتضمين معنى الإفضاء، وحسَّن اللفظ به هذا التضمين، فصار ذلك قريباً من الكنايات التي جاءت في القرآن، من قوله: ﴿فَلَمَّا تَغَشَّاهَا﴾[٨٤]، ﴿وَلَا تَقْرَبُوهُنَّ﴾[٨٥]، ﴿فَأْتُوا حَرْثَكُمْ﴾[٨٦]، ﴿فَالْآنَ بَاشِرُوهُنَّ﴾[٨٧].

ويلحظ في النصين الأخيرين أن للتضمين فائدة أخرى، زائدة عن مجرد الدلالة على الفعل الآخر، تأمل عبارة ابن القيم: «فيكون في ذلك دليل على الفعلين.. مع غاية الاختصار، وهذا من بديع اللغة ومحاسنها وكمالها». وتأمل عبارة أبي حيان: «وحسَّن اللفظ به هذا التضمين، فصار ذلك قريباً من الكنايات التي جاءت في القرآن..» فالتضمين ذو فائدة بلاغية يستفاد منها في استنباط الأحكام، وفي الاستدلال على إعجاز هذا القرآن. فهل ترى- بعد هذا- أن يبطل التضمين؟!

وقد قرر مجمع اللغة العربية أن التضمين قياسي بشروط ثلاثة:

١ ـ تحقق المناسبة بين الفعلين.

٢ـ وجود قرينة تدل على ملاحظة الفعل الآخر ويؤمن اللبس.

٣ـ ملاءمة التضمين للذوق العربي.

ويوصي المجمع ألا يلجأ إلى التضمين إلا لغرض بلاغي...[٨٨] والله أعلم.

المسألة الرابعة:

في قوله تعالى: ﴿وَمَن يَرْغَبُ عَن مِّلَّةِ إِبْرَاهِيمَ إِلاَّ مَن سَفِهَ نَفْسَهُ﴾.

قال الشيخ- رحمه الله-: «وقوله: ﴿وَمَن يَرْغَبُ عَن مِّلَّةِ إِبْرَاهِيمَ إِلاَّ مَن سَفِهَ نَفْسَهُ﴾[٨٩] يبين أن كل من رغب عنها فقد سفه نفسه، وفيه من جهة الإعراب والمعنى قولان:

أحدهما: وهو قول الفراء (٢٠٧هـ)[٩٠] وغيره من نحاة الكوفة، واختيار ابن قتيبة (٢٧٦هـ) وغيره، وهو معنى قول أكثر السلف- أن النفس هي التي سفهت. فإن (سَفِهَ) فعل لازم لا يتعدى، لكن المعنى: إلا من كان سفيهاً، فجعل الفعل لَه، ونصب النفس على التمييز كالنكرة[٩١]، كقوله: ﴿وَاشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْبًا﴾[٩٢].

وأما الكوفيون فعرفوا هذا وهذا. قال الفراء: نصب النفس على التشبيه بالتفسير، كما يقال: ضقت بالأمر ذرعاً، معناه: ضاق ذرعي به، ومثله: ﴿وَاشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْبًا﴾، أي: اشتعل الشيب في الرأس. قال: ومنه قوله: ألمَ فلان رأسه، ووجع بطنه، ورشد أمره، وكان الأصل: سفهت نفس زيد، ورَشد أمرُه، فلما حول الفعل إلى زيد انتصب ما بعده على التمييز.

فهذه شواهد عرفها الفراء من كلام العرب، ومثله قوله: غُبنَ فلان رأيه،

وبَطر عيشه، ومثل هذا قوله: ﴿بَطِرَتْ مَعِيشَتَهَا﴾[٩٣] أي: بطرت نفس المعيشة، وهذا معنى قول يمان بن رباب: حمق رأيه ونفسه، وهو معنى قول ابن السائب: ضل من قبل نفسه، وقول أبي روق: عجز رأيه عن نفسه.

والبصريون لم يعرفوا ذلك، فمنهم من قال: جهل نفسه، كما قاله ابن كيسان (٢٩٩هـ) والزجاج[٩٤]، قال: لأن من عبد غير الله فقد جهل نفسه؛ لأنه لم يعلم خالقها.

وهذا الذي قالوه ضعيف، فإن قيل إن المعنى صحيح، فهو إنما قال: (سَفه)، و(سفه) فعل لازم ليس بمتعد، و(جهل) فعل متعد، وليس في كلاَم العرب (سفهت كذا) ألبتة بمعنى: جهلته، بل قالوا: سَفُهَ - بالضم - سفاهةً، أي صار سفيهاً، وسَفِه - بالكسر - أي حصل منه سَفَهٌ. كما قالوا في فَقُه، فَقِه، ونقل بعضهم: سَفهت الشرب إذا أكثرت منه، وهو يوافق ما حكاه الفرَاء، أي صار شربه سفيهاً، فسفه شربه لما جاوز الحد.

وقال الأخفش (٢١٥هـ)، ويونس (١٨٢هـ): نصب بإسقاط الخافض، أي: سَفه في نفسه، وقولهم: (بإسقاط الخافض) ليس هو أصلاً فيعتد به، ولكَن قد تنزع حروف الجر في مواضع مسموعة، فيتعدى الفعل بنفسه، وإن كان مقيساً في بعض الصور.

فـ(سَفه) ليس من هذا، لا يقال: سفهت أمر الله، ولا دين الإسلام، بمعنى: جَهلته، أي: سفهت فيه، وإنما يوصف بالسفه. وينصب على التمييز ما خص به، مثل: نفسه، أو شربه ونحو ذلك[٩٥].

وقال:

«... مثل قوله: ﴿إِلاَّ مَن سَفِهَ نَفْسَهَ﴾[٩٦] والبصريون يقولون في مثل هذا: إنه منصوب على أنه مفعول (به)[٩٧]، ويُخرجون قوله: (سفه) عن

معناه في اللغة، فإنه فعل لازم، فيحتاجون أن ينقلوه من اللزوم إلى التعدية بلا حجة.

وأما الكوفيون- كالفراء وغيره- ومن تبعهم، فعندهم أن هذا منصوب على التمييز، وعندهم أن المميز قد يكون معرفة كما يكون نكرة، وذكروا لذلك شواهد من كلام العرب...

وهذا الذي قاله الكوفيون أصح في اللغة والمعنى، فإن الإنسان هو السفيه نفسه، كما قال تعالى: ﴿سَيَقُولُ السُّفَهَاءُ مِنَ النَّاسِ﴾[٩٨] ﴿وَلَا تُؤْتُوا السُّفَهَاءَ﴾[٩٩]. [١٠٠]».

يرى البصريون أن التمييز يجب أن يكون نكرة، قال سيبويه: «وتقول: هو أشجع الناس رجلاً، وهما خير الناس اثنين، ... وانتصب الرجل والاثنان كما انتصب الوجه في قولك: هو أحسن منه وجهاً، ولايكون إلا نكرة، كما لم يكن ثمة إلا نكرة»[١٠١].

ولأجل هذا خرجوا ما حكم عليه الكوفيون بأنه تمييز وهو معرفة كهذه الآية، وقوله تعالى: ﴿بَطِرَتْ مَعِيشَتَهَا﴾[١٠٢]، وقولهم: ألم بطنَه، وسوأ رأيَه، قال ابن مالك: «ويعرض لمميِّز الجملة تعريفه لفظاً فيقدر تنكيره، أو يؤول ناصبه بمتعد بنفسه، أو بحرف جر محذوف، أو ينصب على التشبيه بالمفعول به، لا على التمييز محكوماً بتعريفه، خلافاً للكوفيين»[١٠٣].

وقد خرجت هذه الآية ومثيلاتها على جميع هذه التخريجات ونقل الشيخ تخريجين منها، وهما:

الأول: أن يضمن الفعل فعلاً متعدياً بنفسه، وهو قوله: «فمنهم من قال: جهل نفسه...، وقد ردَّه بأنه ليس في كلام العرب سفهت كذا، بمعنى: جهلته.

الثاني: أن النصب بإسقاط الخافض، ورد الشيخ بأن إسقاط حرف الجر ليس هو الأصل، إنما أسقط حرف الجر في مواضع مسموعة، ويكون الإسقاط قياساً في بعض الصور، وليس هذا منها، والشيخ يشير إلى نزع الخافض مع (أنْ وأنَّ وكي المصدرية).

قلت: وذكر أبو حيان في النصب ستة أقوال:

الأول: أنه تمييز، قال: وهو قول بعض الكوفيين.

الثاني: أنه مشبه بالمفعول به.

الثالث: أنه مفعول به لـ «سفه» وهو متعد بنفسه.

الرابع: أنه مفعول به، على تضمين «سفه» معنى فعل متعد.

الخامس: أنه على إسقاط حرف الجر.

السادس: أنه توكيد لمؤكَّد محذوف، تقديره: سفه قوله نفسه [١٠٤].

وزاد السمين: أنه توكيد لمن سفه؛ لأنه في محل نصب على الاستثناء، قال: وهو تخريج غريب [١٠٥].

وقد اختار أبو حيان أنه مفعول به لـ(سفه) وهو متعد بنفسه، وذلك لأن ثعلباً (٢٩١هـ) والمبرد حكيا أن (سفه) بكسر الفاء يتعدى بنفسه كما يتعدى (سَفَّه) بفتح الفاء والتشديد، وحكي عن أبي الخطاب (الأخفش الأكبر) (١٧٧هـ) أنها لغة، وهو اختيار الزمخشري، فإنه قال: «سفه نفسه: امتهنها واستخف بها، ثم ذكر أوجهاً أخر، ثم قال: والوجه الأول، وكفى شاهداً له بما جاء بالحديث: «الكبر أن تَسْفَه الحقَّ وتغْمُصَ الناس»[١٠٦].

قلت: وهذا التخريج لم يذكره الشيخ، ولم يرد عليه، ولا يخفى ما فيه

من الوجاهة.

وقد ردَّ أبو حيان جميع التخريجات الأخرى، قال: «أما التمييز فلا يجيزه البصريون؛ لأنه معرفة، وشرط التمييز عندهم أن يكون نكرة. أما كونه مشبهاً بالمفعول فذلك عند الجمهور مخصوص بالصفة... وأما إسقاط حرف الجر، وأصله: مَنْ سَفِه في نفسه، فلا ينقاس. وأما كونه توكيداً وحذف مؤكده ففيه خلاف، وقد صَحح بعضهم أن ذلك لا يجوز- أعني أن يحذف المؤكَّد ويبقى التوكيد، وأما التضمين فلا ينقاس»[١٠٧] قلت: وقد أجاز ابن مالك في الكافية الشافية حذف المؤكَّد وبقاء التوكيد، قال:

وجائز توكيد محذوف علم وعن سعيد ذا وشيخه فهم[١٠٨]

يعني بسعيد الأخفش[١٠٩]، ويعني بشيخه سيبويه، فقد قال: «وسألت الخليل- رحمه الله- عن: مررت بزيد، وأتاني أخوه أنفسُهما، فقال: الرفع على: هما صاحباي أنفسُهما، والنصب على: أعنيهما»[١١٠] ولكن ابن مالك في التسهيل منع حذف المؤكد، قال: «ولا يحذف المؤكَّد ويقام المؤكِّد مقامه، على الأصح»[١١١] وقال بعد نقله كلام سيبويه السابق: «فأجاز حذف المؤكَّد، والاستغناء عنه بالمؤكِّد، وهذا ضعيف بيِّن الضعف»[١١٢].

ومنع العلماء ذلك؛ لأن المؤكِّد يريد التطويل، والحاذف يريد الاختصار، ففي الحذف نقضٌ للغرض الذي قصده المؤكِّد، ونقض الغرض ممنوع، وقد عقد ابن جني باباً في الخصائص أسماه، باب في الامتناع من نقض الغرض[١١٣].

ويعلل ابن مالك المنع بأن المؤكِّد مذكور للتقوية، وليبين أن المؤكَّد مراد به الحقيقة لا المجاز، فالاستغناء عنه بالمؤكِّد عن المؤكَّد بمنزلة الاستغناء بعلامة على معنى، في شيء غير مذكور، كالاستغناء بحرف التعريف عن المعرَّف، مع ما فيه من كثرة الحذف، ومخالفة المعتاد[١١٤].

وجعل ابن هشام من شروط الحذف أن لا يكون المحذوف مؤكّداً[١١٥].

فالحاصل أن حذف المؤكَّد لا يجوز- كما قرره أبو حيان- لذا فإنه يستبعد من التوجيهات المقبولة في الآية التي معنا، وقد بسطت القول فيه قليلاً؛ لأن أبا حيان رده بلا تعليل، والله أعلم.

واختار الشيخ- رحمه الله- النصب على أنه تمييز، وهو قول الفراء، قال في معاني القرآن: « وقوله: ﴿إِلاَّ مَن سَفِهَ نَفْسَه﴾[١١٦] العرب توقع (سَفِه) على (نفسه) وهي معرفة، وكذلك قوله: ﴿بَطِرَتْ مَعِيشَتَهَا﴾[١١٧] وهي من المعرفة كالنكرة؛ لأنه مفسِّر، والمفسر في أكثر الكلام نكرة، كقولك: ضقت به ذرعاً. فالفعل للذرع؛ لأنك تقول: ضاق ذرعي به. وكذلك قولهم: (رشد أمره)[١١٨]، قد وجعَت بطنَك، ووثقْتَ رأيَك، إنما الفعل للأمر، فلما أسند الفعل إلى الرجل، صلح النصب فيما عاد بذكره على التفسير؛ ولذلك لا يجوز تقديمه، فلا يقال: رأيَه سَفِهَ زيدٌ، كما لا يجوز: داراً أنت أوسعهم؛ لأنه وإن كان معرفة فإنه في تأويل نكرة، ويصيبه النصب في موضع نصب النكرة ولا يجاوزه»[١١٩].

وكلامه يقرر أموراً منها:

الأول: أن المفسِّر (وهو التمييز) يكون معرفة، ولكنه مؤول بالنكرة.

الثاني: منع تقديم التمييز على عامله، وإن كان العامل فعلاً متصرفاً، وذلك لأنه منع: رأيَه سفه زيدٌ. مع أن (سفه) فعل متصرف.

والنحاة مختلفون في تقديم التمييز على عامله، فأما إذا لم يكن العامل فعلاً، أو كان فعلاً غير متصرف، فهم مجمعون على منعه[١٢٠]، كما مثل الفراء بـ: (داراً أنت أوسعهم) وأما إذا كان فعلاً متصرفاً، فالمنع مذهب سيبويه[١٢١]، قال: «ولا يقدم المفعول فيه، فنقول: ماءً امتلأتُ.. ش[١٢٢]

وأجازه الكسائي (١٨٩هـ) والمازني (٢٤٧هـ) والمبرد[١٢٣]، كما أجازه ابن مالك[١٢٤] وغيرهم. واستشهد المجيزون بشواهد منها:

أتهجر ليلى بالفراق حبيبها وما كان نفساً بالفراق تطيب[١٢٥]

والذي يهمنا مما قرره هو الأول، فإنه أجاز أن يأتي التمييز معرفة. والمعنى هو المسوغ لذلك، يقول: «وكذا قولهم: رشد أمره... إنما الفعل للأمر فلما أسند الفعل إلى الرجل صلح النصب فيما عاد بذكره على التفسير».

ولأن المعنى يدل على ذلك كان اختيار الشيخ لرأي الكوفيين، فقد قال: «وهذا الذي قاله الكوفيون أصح في اللغة والمعنى، فإن الإنسان هو السفيه نفسه...» وقال: «... لكن المعنى: إلا من كان سفيهاً، فجعل الفعل له ونصب النفس على التمييز كالنكرة، كقوله: ﴿**وَاشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْبًا**﴾».

والحاصل أن الصحيح في المعنى والإعراب من هذه الأقوال اثنان:

الأول: أن (سفه) يتعدى بنفسه، وقد عرفنا صحة هذا من حيث اللغة، أما المعنى، فإن الشيخ أثبت صحته معنى، وذلك أن اعتراضه على تعدية (سفه) بتضمينه (جهل) إنما كان بسبب عدم صحته في اللغة، أما المعنى فقد قال: «فإنه إن قيل إن المعنى صحيح، فهو إنما قال سَفِهَ، وسَفَهَ فعل لازم ليس بمتعد، وجهل فعل متعد، وليس في كلام العرب سفهت كذا ألبتة بمعنى جهلته..» فإن كلامه هذا يدل على أن الاعتراض إنما هو من جهة اللغة، لا من جهة المعنى، هذا ما فهمت، والله أعلم.

الثاني: أن (نفسه) منصوب على التمييز، هذا الذي اختاره الشيخ مؤيداً رأي الكوفيين[١٢٦].

المسألتان: الخامسة والسادسة :

في قوله تعالى : ﴿ شَهِدَ اللَّه... ﴾ .

قال- رحمه الله- : « وقوله: ﴿قَائِمًا بِالْقِسْطِ﴾[١٢٧] هو نصب على الحال، وفيه وجهان:

قيل: هو حال من (شهد) أي شهد قائماً بالقسط، وقيل: من (هو) أي لا إله إلا هو قائماً بالقسط، كما يقال: لا إله إلا الله وحده، وكلا المعنيين صحيح.

وقوله: (قائماً بالقسط) يجوز أن يعمل فيه كلا العاملين على مذهب الكوفيين، في أن المعمول الواحد يعمل فيه عاملان، كما قالوا في قوله: ﴿هَاؤُمُ اقْرَءُوا كِتَابِيَه﴾[١٢٨] و ﴿أُفْرِغْ عَلَيْهِ قِطْرًا﴾[١٢٩] و ﴿عَنِ الْيَمِينِ وَعَنِ الشِّمَالِ﴾[١٣٠] ونحو ذلك، وسيبويه وأصحابه يجعلون لكل عامل معمولا، ويقولون حذف معمول أحدهما لدلالة الآخر عليه. وقول الكوفيين أرجح، كما بسطته في غير هذا الموضع[١٣١].

في كلامه هذا مسألتان:

الأولى: في نصب (قائماً) على الحال.

وفي صاحبها وعاملها وجهان:

الأول: أن يكون (قائماً) حالاً من فاعل (شهد) وهو الله تعالى، فيكون العامل فيه (شهد) وتكون حالاً لازمة؛ لأن القيام بالقسط ثابت لله تعالى[١٣٢]. فهي ليست منتقلة، مع العلم أن من أوصاف الحال أن تكون منتقلة، إلا أنها تكون ثابتة في ثلاث حالات هذه إحداها، وليس لهذه ضابط

بل مرجعها إلى السماع [١٣٣].

ولكن هناك من يعترض لهذا الوجه، وذلك أن الحال من لفظ الجلالة وحده دون ما عطف عليه، ويكون في هذا قلق في التركيب [١٣٤]، فإنه مثل قولك: أكل زيدٌ طعاماً وعمرو وبكرٌ جائعاً، وقد أجاب الزمخشري عن هذا الاعتراض بأنه جاز هذا في الآية لعدم الإلباس [١٣٥]، بخلاف قولك: أكل زيدٌ طعاماً وعمرو وبكرٌ جائعاً، ففيه إلباس ظاهر. وقد فصل بالمعطوفين وهما: الملائكة وألو العلم، بين الحال وصاحبه للدلالة على علو مرتبتهما، حيث قرنا بالله تعالى دون فاصل [١٣٦].

الوجه الثاني: أنه حال من (هو) في قوله: ﴿.. أنه لا إله إلا هو..﴾ وتكون حالاً مؤكدة لمضمون الجملة والعامل فيها محذوف، تقديره، أحق [١٣٧].

ويمكن أن يكون العامل فيها هو العامل في (هو) وهو الاستقرار المحذوف، فالتقدير: لا إله معبود بحق إلا هو قائماً بالقسط، و (هو) بدل من الضمير المستتر في (معبود) وهو العامل فيها.

وقيل في نصب (قائماً) إنه على المدح [١٣٨]، وقيل: نصب لأنه صفة للمنفي (إله) والتقدير: لا إله قائماً بالقسط إلا هو [١٣٩]، وقال الفراء: إنه نصب على القطع، فالأصل (القائم) نعت لمعرفة، وهي لفظ الجلالة، فلما صار نكرة نصب [١٤٠].

المسألة الثانية:

في أن العاملين يعملان في معمول واحد، ونسب ذلك إلى الكوفيين. والمعروف أن هذا رأي الفراء، وأنه خاص فيما إذا استوى العاملان في طلب المرفوع، مثل: قام وقعد أخواك. فـ(أخواك) فاعل لـ(قام) و (قعد) [١٤١].

قال ابن مالك: «وجعل الفراء الرفع في قوله: قام وقعد زيدٌ بالفعلين معاً، والذي ذهب إليه غير مستبعد». ويمكن أن يكون على مذهبه قول الشاعر:

إن الرغـــاث إذا تكون وديعـــة يمسي ويـصـبح درُّها ممحـوقـا[١٤٢]

وقال الرضي: «. . والنقل الصحيح عن الفراء في مثل هذا أن الثاني إن طلب أيضاً للفاعلية، نحو: ضَرَبَ وأكرم زيدٌ، جاز أن تُعملَ العاملين في المتنازع، فيكون الاسم الواحد فاعلاً للفعلين، لكن اجتماع المؤثرين التامين على أثر واحد مدلول على فساده في الأصول، وهم يجرون عوامل النحو كالمؤثرات الحقيقية»[١٤٣].

والمعروف- كذلك- أن كلاً من البصريين والكوفيين يعملون أحد العاملين في الظاهر، ويعملون الثاني في ضميره، ولكن اختلافهم في أي العاملين أولى بالعمل، فاختار البصريون إعمال الثاني في الظاهر لقربه، واختار الكوفيون إعمال الأول لسبقه[١٤٤].

قال ابن مالك: «والأحق بالعمل الأقرب لا الأسبق خلافاً للكوفيين»[١٤٥] وقال سيبويه: «. . ضربت وضربني زيدٌ وضربني وضربت زيداً، تحمل الاسم على الفعل الذي يليه. . . وإنما كان الذي يليه أولى لقرب جواره، وأنه لا يَنْقُضُ معنى. .»[١٤٦].

واختلافهم في قوله تعالى: ﴿هَاؤُمُ اقْرَءُوا كِتَابِيَه﴾[١٤٧] ونحوه إنما هو في هذه النقطة، وليس في أن كلا العاملين عملا في معمول واحد، قال القرطبي (٦٧١هـ): «و (كتابيه) منصوب بـ(هاؤم) عند الكوفيين، وعند البصريين بـ(اقرؤوا)؛ لأنه أقرب العاملين»[١٤٨].

وأما قوله تعالى: ﴿عَنِ الْيَمِينِ وَعَنِ الشِّمَالِ قَعِيدٌ﴾[١٤٩] فإن هذه الآية ليست من باب التنازع أصلاً.

واختلافهم في سبب إتيان (قعيد) مفرداً وهو للاثنين، قال القرطبي: «وإنما قال (قعيد) ولم يقل قعيدان، وهما اثنان؛ لأن المراد عن اليمين قعيد وعن الشمال قعيد، فحذف الأول لدلالة الثاني عليه قاله سيبويه، ومذهب المبرد أن الذي في التلاوة أوَّلٌ أُخِّر اتساعاً، وحذف الثاني لدلالة الأول عليه. ومذهب الأخفش (٢١٥هـ) والفراء، أن الذي في التلاوة يؤدي عن الاثنين والجمع، ولا حذف في الكلام»[١٥٠] هذا هو الخلاف في الآية. أقول: لم يقل سيبويه هذا القول في الآية، وإنما قاله في بيت الفرزق:

إني ضمنت لمن أتاني ما جنى وأبي، فكان وكنت غيرَ غدور[١٥١]

قال: «ترك أن يكون للأول خبر حين استغنى عنه بالآخر؛ لعلم المخاطب أن الأول قد دخل في ذلك»[١٥٢]. أما الآية فقد جعل (قعيد) فيها دالاً على الجمع، قال بعد أن استشهد بقول الشاعر:

أحقاً أن جيرتنا استقلوا فنيتنا ونيتهم فريق

قال: فريق، كما تقول للجماعة: هم صديق، وقال الله تعالى جده: ﴿**عَنِ الْيَمِينِ وَعَنِ الشِّمَالِ قَعِيدٌ**﴾[١٥٣].

قلت: «وهذا كثير مطرد في وزن (فعيل) وفعيل على وزن المصدر، كـ: (صهيل) والمصدر يخبر به عن المفرد والمثنى والجمع فأعطي حكم ما هو على زنته»[١٥٤] ومنه قوله تعالى: ﴿**وَالْمَلائِكَةُ بَعْدَ ذَلِكَ ظَهِيرٌ**﴾[١٥٥] وقوله: ﴿**إِنَّ رَحْمَتَ اللَّهِ قَرِيبٌ مِّنَ الْمُحْسِنِينَ**﴾[١٥٦] على أحد تخريجاتها[١٥٧].

وقول الشاعر:

خبير بنو لهبٍ فلا تك ملغياً مقالة لهبي إذا الطير مرت[١٥٨]

والله أعلم.

وقد بسط- رحمه الله- القول في هذه المسألة في كتابه: اقتضاء الصراط المستقيم، عند كلامه عن قوله تعالى: ﴿**وعد الله المنافقين والمنافقات والكفار نار جهنم خالدين فيها هي حسبهم ولعنهم الله ولهم عذاب مقيم. كالذين من قبلكم كانوا أشد منكم قوة وأكثر أموالاْ وأولاداْ**﴾ [١٥٩] قال: «وهذه الكاف (في قوله: كالذين)، قد قيل إنها رفع، خبر مبتدأ محذوف تقديره: أنتم كالذين من قبلكم، وقيل: إنها نصب بفعل محذوف تقديره: فعلتم كالذين من قبلكم، كما قال النمر بن تولب:

كاليـــوم مطلوبـــاً ولا طلبـــا [١٦٠]

أي: لم أر كاليوم. والتشبيه- على هذين القولين- في أعمال الذين من قبل، وقيل: إن التشبيه في العذاب، ثم قيل: إن العامل محذوف، أي: لعنهم وعذبهم كما لعن الذين من قبلكم. وقيل- وهو أجود- بل العامل ما تقدم. أي: وعد الله المنافقين كوعد الذين من قبلكم، ولعنهم كلعن الذين من قبلكم، ولهم عذاب مقيم كالذين من قبلكم، فمحلها نصب [١٦١]. ويجوز أن يكون رفعاً، أي: عذاب كعذاب الذين من قبلكم. وحقيقة الأمر على هذا القول: إن الكاف تناولها عاملان ناصبان، أو ناصب ورافع، من جنس قولهم: أكرمت وأكرمني زيد، والنحويون لهم- فيما إذا لم يختلف العامل، كقولك: أكرمت وأعطيت زيداً- قولان:

أحدهما: وهو قول سيبويه وأصحابه: أن العامل في الاسم هو أحدهما، وأن الآخر حذف معموله؛ لأنه لا يرى اجتماع عاملين على معمول واحد.

والثاني: قول الفراء وغيره من الكوفيين: أن الفعلين عملا في هذا الاسم، وهو يرى أن العاملين يعملان في المعمول الواحد.

وعلى هذا اختلافهم في نحو قوله: ﴿**عَنِ الْيَمِينِ وَعَنِ الشِّمَالِ قَعِيدٌ**﴾

وأمثاله. فعلى القولين يكون التقدير: وعد الله المنافقين النار كوعد الذين من قبلكم، ولهم عذاب مقيم، كالذين من قبلكم، أو كعذاب الذين من قبلكم، ثم حذف اثنان من هذه المعمولات، لدلالة الآخر عليهما وهم يستحسنون حذف الأولين.

وعلى القول الثاني: يمكن أن يقال: الكاف المذكورة بعينها هي المتعلقة بقوله: (وعد)، وبقوله: (ولعن)، وبقوله: (ولهم عذاب مقيم)؛ لأن الكاف لا يظهر فيها إعراب. وهذا على القول بأن عمل الثلاثة النصب ظاهر. وإذا قيل إن الثالث يعمل الرفع، فوجهه أن العمل واحد في اللفظ، إذ التعلق تعلق معنوي لا لفظي.

وإذا عرفت أن من الناس من يجعل التشبيه في العمل ومنهم من يجعل التشبيه في العذاب، فالقولان متلازمان، إذ المشابهة في الموجِب تقتضي المشابهة في الموجَب، وبالعكس. فلا خلاف معنوي بين القولين.

وكذلك ما ذكرناه من اختلاف النحويين في وجوب الحذف، وعدمه إنما هو اختلاف في تعليلات ومآخذ، لاتقتضي اختلافاً، لا في إعراب ولا في معنى. فإذن: الأحسن أن تتعلق الكاف بمجموع ما تقدم: من العمل والجزاء فيكون التشبيه فيها لفظاً.

وعلى القولين الأولين: يكون قد دل على أحدهما لفظاً وعلى الآخر لزوماً.

وإن سلكت طريقة الكوفيين- على هذا- كان أبلغ وأحسن، فإن لفظ الآية يكون قد دل على المشابهة في الأمرين من غير حذف. وإلا فيضمر: حالكم كحال الذين من قبلكم، ونحو ذلك، وهو قول من قدره: أنتم كالذين من قبلكم، ولا يسع هذا المكان بسطاً أكثر من هذا، فإن الغرض متعلق بغيره»[١٦٢].

وأنا الآن أوضح مراده، ثم أكتب ما تبين لي بعد ذلك إن شاء الله.

قوله- رحمه الله- : «إنها نصب بفعل محذوف.. ولا طلبا» : أي أن الكاف نعت لمصدر محذوف، والتقدير : فعلتم فعلاً مثل فعل الذين من قبلكم، أو فعلتم فعلاً كائناً كالذين من قبلكم.

ويجوز في الكاف- في جميع الأوجه- أن تكون اسمية بمعنى (مثل)، أو تكون حرف جر متعلق مع مجروره بمحذوف.

وقوله : «بل العامل ما تقدم، أي : وعد الله المنافقين كوعد الذين من قبلكم، ولعنهم كلعن الذين من قبلكم» : تكون الكاف هنا نعتاً لمصدر محذوف.

وفي قوله : «ولهم عذاب مقيم كالذين من قبلكم فمحلها نصب» : الكاف هنا حال من الضمير المستتر في الخبر المحذوف، فإن قيل : كيف تكون حالاً وهي معرفة؟ وذلك لأنها مضافة إلى الاسم الموصول أحد المعارف ؟ فالجواب : إن (مثل) من الأسماء المتوغلة في الإبهام، ولا تفيدها الإضافة إلى المعارف تعريفا [١٦٣] ؛ لذا صح أن تكون حالاً، أو نجعلها حرف جر، فتكون هي ومجرورها متعلقين بحال محذوفة من ذلك الضمير.

وقوله : «ويجوز أن يكون رفعاً» : فتكون الكاف صفة لـ(عذاب)، وقوله : (وعاملان ناصبان» : المفهوم من كلامه أنها ثلاثة : وعد، ولعن، والخبر المحذوف، على أن الكاف حال من معموله وهو الضمير المستكن فيه، أو من المبتدأ- كما سأبين إن شاء الله- .

وقوله : (أو ناصب ورافع) : ناصبان، وهما وعد ولعن، ورافع وهو المبتدأ بجعل الكاف نعتاً له.

هذا هو الظاهر لي في تفصيل ما أجمل، وتقدير المحذوف. وربما يريد

بقوله: «ولهم عذاب مقيم كالذين من قبلكم فمحلها النصب»: أن الحال من (عذاب) فيجعله من المبتدأ على رأي سيبويه[١٦٤]، والجمهور لا يجيزون ذلك؛ لأنه إذا كان صاحب الحال المبتدأ، فإنه يلزم اختلاف العامل في الحال وصاحبها؛ لأن العامل في المبتدأ هو الابتداء وهو ضعيف كغيره من العوامل المعنوية، فلا يقوى أن يعمل في الحال وصاحبها[١٦٥]، فيكون العامل الاستقرار المحذوف[١٦٦]، كما في الآية التي معنا، وكقوله:

لميـــة موحـــشاً طلـــل[١٦٧]

ونقل الصبان (١٢٠٦هـ)) عن بعضهم: «أن العامل في الحال من المبتدأ على هذا القول انتساب الخبر إلى المبتدأ؛ لأنه معنى فعلي قابل للتقييد»[١٦٨].

ويرى ابن مالك جواز اختلاف العامل في الحال وصاحبها، ويرجح رأي سيبويه، يقول: «والأكثر أن يكون العامل في الحال هو العامل في صاحبها؛ لأنها وإياه كالصفة والموصوف، ولكنهما أيضاً كالمميِّز والمميَّز، وكالخبر والمخبر عنه، ومعلوم أن ما يعمل في المميز والمميز قد يكون واحداً وغير واحد، وكذا ما يعمل في الخبر والمخبر عنه، فكذا الحال وصاحبها، قد يعمل فيهما عامل واحد، وقد يعمل فيهما عاملان..» ثم نقل كلام سيبويه في هذه المسألة، وقال بعد نقله: «وقد تقدم من كلامه ما يدل على أن صاحب الحال في: (لعزة موحشاً طلل) هو المبتدأ لا الضمير المستكن في الخبر، وبينت رجحان قوله على قول من زعم أن صاحب الحال هو الضمير»[١٦٩].

وقوله: «وأن الآخر حذف معموله»: هذا ليس على إطلاقه، فالنحويون يفصلون، فلا يحذفون العمدة وهو الفاعل أو نائبه في أي حال، وكذا ما كان عمدة في الأصل، وهو أحد مفعولي (ظن) وأخواتها، وكذا إن لم يكن عمدة ولكنه معمول للثاني عند إعمال الأول، فإنه لايجوز الحذف، تقول: ضربني

وضربته زيدٌ، ولا يجوز: ضربني وضربت زيدٌ [١٧٠]، إلى غير ذلك من التفصيلات المعلومة في باب التنازع.

فالحاصل أن إطلاق هذا ليس دقيقاً. والله أعلم.

وقوله: «وعلى هذا اختلافهم في نحو قوله: (عن اليمين... الآية) سبق أن تكلمت في هذه الآية في موضعها.

وقوله: (فعلى قول الأولين.. وعلى القول الثاني..»: كلام الشيخ- رحمه الله- على أن الآية من باب التنازع، وهذا وهم منه، فإنه أراد جعل الكاف نعتاً لمعمولي عاملين مختلفين في المعنى، والمنعوت متعدد، وهم المنافقون والمنافقات والكفار، وهذا لايجوز، بل يجب القطع «بالرفع على إضمار مبتدأ، أو بالنصب على إضمار فعل» [١٧١]، قال ابن مالك في التسهيل: «وإن تعدد العامل واتحد عمله ومعناه ولفظه أو جنسه جاز الإتباع مطلقاً... فإن عدم الاتحاد وجب القطع، بالرفع على إضمار مبتدأ، أو بالنصب على إضمار فعل لائق..» [١٧٢] وقال في الشرح: «فإن عدم اتحاد العامل أوجب القطع.. وكذلك إن اتحد العمل والعامل واختلف المعنى أو الجنس، نحو: مررت بزيد واستعنت بعمرو.. فقطع النعت الواقع بعد هذه المجرورات متعين» [١٧٣].

وقوله: «وإلا فيضمر: حالكم..»: هذا هو الأصح بل إن تعليق الكاف بجميع ما تقدم غير صحيح كماقدمت.

كما أن تعليقها بأحدهما ممتنع لأنه يفسد المعنى ويذهب المقصود، ولا يمكن إعمال مالم يتعلق بها بضميرها؛ لأن المسألة ليست من باب التنازع كما قدمت. والله أعلم.

أعود إلى كلامه- رحمه الله- في الفتاوى:

قوله: «قائماً بالقسط، يجوز...»: هذا غير صحيح، وذلك لأن التنازع

لا يمكن أن يقع في الحال؛ لأن الحال لايضمر لوجوب تنكيره [١٧٤]، كما اتضح آنفاً أنه لا يجوز أن يعمل العاملان في معمول واحد. والله أعلم.

المسألة السابعة

في قوله تعالى: ﴿إنَّ هذان لساحران﴾

تكلم الشيخ - رحمه الله - كلاماً طويلاً عن قوله تعالى: ﴿**إن هذان لساحران**﴾ [١٧٥] وأسهب في تخريجها، وملخص كلامه ينحصر في هذه النقاط:

١ - أن قراءة الجمهور (إن هذان لساحران) قد أشكلت على النحاة، إذ إن (هذان) اسم (إن) وقد جاء على صورة الرفع، وهو منصوب.

٢ - أن تخريجها على أنها جاءت على لغة بلحارث بن كعب أو كنانة، أو خثعم أو غيرهم ليس صواباً؛ لأن القرآن نزل بلغة قريش، وقد دلت على هذا الأدلةُ الصريحة الصحيحة، قال تعالى: ﴿**وما أرسلنا من رسول إلا بلسان قومه**﴾ [١٧٦] وقومه ﷺ هم قريش، فالقرآن نزل بلغتهم لا لغة بلحارث بن كعب ولا غيرهم.

٣- أن من قال: إنه غلط من الكاتب، وإنه لحن يجب إصلاحه، قد أخطأ خطأً منكراً، يرد قوله العقل والسماع.

٤ - والصواب أن مثنى الأسماء المبهمة مبني مثل مفردها ومجموعها، تقول: جاء هذان، وأكرمت هذان، ومررت بهذان، كما تقول: أكرمت هذا، ومررت بهذا، وهؤلاء. وأن ما قاله النحاة في أن مثنى هذه الأسماء يرفع بالألف وينصب ويجر بالياء، قياساً على غيرها من الأسماء باطل للفرق بينها، فإن سائر الأسماء يعرب مفرده ومجموعه، فكذلك مثناه، أما هذه الأسماء، فإن مفردها ومجموعها مبنيان، فكذلك مثناها.

وقد حكى هذا غير واحد من حذاق النحاة، ,,فحكى ابن الأنباري (٣٢٨ هـ) وغيره عن الفراء قال: ألف التثنية في (هذان) هي ألف (هذا) والنون فرقت بين الواحد والاثنين كما فرقت بين الواحد والجمع نون (الذين) [١٧٧].

«وقال المهدوي(٤٤٠ هـ): وسأل إسماعيل القاضي (٢٨٢ هـ) ابن كيسان عن هذه المسألة فقال: لما لم يظهر في المبهم إعراب في الواحد ولا في الجمع جرت التثنية على ذلك مجرى الواحد، إذ التثنية يجب ألا تغير، فقال إسماعيل: ما أحسن ما قلت لو تقدمك أحد بالقول فيه حتى يؤنس به، فقال ابن كيسان: فليقل القاضي حتى يؤنس به. فتبسم!، قلت: بل تقدمه الفراء وغيره.. لكن إسماعيل كان اعتماده على نحو البصريين» [١٧٨].

٥- وقد تقول: إن اسم الموصول مثل اسم الإشارة، «فإن ثبت أن لغة قريش أنهم يقولون: رأيت اللذين فَعَلا، ومررت باللذين فعلا، وإلا فقد يقال: هو بالألف في الأحوال الثلاثة؛ لأنه اسم مبني، والألف فيه بدل من الياء في (الذين) وما ذكره الفراء وابن كيسان وغيرهما يدل على هذا، فإن الفراء شبه (هذا) بـ: (الذين) وتشبيه (اللذان) به أولى... يؤيد ذلك أن المضمرات من هذا الجنس... وفي التثنية (أي تثنية المضمرات) زيدت الألف في النصب والجر، فيقال: أكرمتكما، ومررت بكما، كما تقول في الرفع..» [١٧٩]

٦- «وأما: ﴿أرنا اللذين أضلانا﴾ فقد يفرق بين اسم الإشارة والموصول بأن اسم الإشارة على حرفين بخلاف اسم الموصول، فإن الاسم هو «اللذا» عدة حروف..» [١٨٠]

قلت: فيكون الموصول قد شابه سائر الأسماء المعربة، لعل هذا هو الفرق.

ولكن الصحيح أن (اللذان) مثل (هذان) وأنه مبني، وعلامة بنائه في حالتي النصب والجر الياء، كما سيتضح إن شاء الله.

٧- أن ما جاء من هذه الأسماء بالياء - في غير الرفع - أنه ما جاء إلا لسبب، من ذلك قوله تعالى: ﴿**إحدى ابنتي هاتين**﴾ فإنه قال: (هاتين) ولم يقل (هاتان) (لما فيه من اتباع لفظ المثنى بالياء فيهما» [١٨١] وقوله تعالى: ﴿**إن هذان لساحران**﴾ (هذان) اسم (إن) ومجيئه بالألف أحسن في اللفظ من مجيئه بالياء؛ «لأن الألف أخف من الياء، ولأن الخبر بالألف، فإذا كان كل من الاسم والخبر بالألف كان أتم مناسبة [١٨٢]».

وقد يفرق بين قوله (إحدى ابنتي هاتين) و (إن هذان) أن الأولى تثنية مؤنث، والثانية تثنية مذكر، و المذكر المفرد منه (ذا) بالألف، فزيدت فوقه نون التثنية، وأما المؤنث فمفرده (ذي) أو (ذه) أو (ته) وقوله: (إحدى ابنتي هاتين) تثنية (تي) بالياء، فكان جعلها بالياء في النصب والجر أشبه بالمفرد، بخلاف تثنية المذكر، وهو (ذا) فإنه بالألف، فإقراره بالألف أنسب، وهذا فرق بين تثنية المؤنث وتثنية المذكر [١٨٣].

أقول وبالله التوفيق -: هذا ملخص كلامه - رحمه الله - في هذه المسألة، وسأعرض أولاً آراء النحاة في تخريج هذه القراءة:

التوجيه الأول:

قيل إنها جاءت على لغة بعض العرب، وهم بلحارث بن كعب وكنانة وخثعم وزبيد، وبنو العنبر وبنو الهجيم، ومراد وعذرة.. فهم يجرون المثنى بالألف دائماً، رفعاً ونصباً وجراً، يقولون: جاء الزيدان، وأكرمت الزيدان، ومررت بالزيدان، وقد حكى هذه اللغة أبو الخطاب، وأبو زيد الأنصاري والكسائي وغيرهم، [١٨٤] وعلى لغتهم قوله:

فأطرق إطراق الشجاع ولو يرى مساغاً لناباه الشجاع لصمما [١٨٥]

وقوله:

إن أبـــاهـــا وأبـــا أبـــاهـــا قـد بلغـا في المجد غـايتـاها [١٨٦]

وقوله:

تزود مـنا بـين أذناه ضـــــربـة دعته إلى هابي التراب عقيم [١٨٧]

واختـار هذا التـخـريج الأخـفش [١٨٨]، وأبو علي الفـارسي [١٨٩]، وابن جني [١٩٠]، وابن يعـيش [١٩١]، وابن مـالك [١٩٢]، وأبو حـيـان [١٩٣]...، ومن المفـسـرين القـرطبي [١٩٤] والألوسي [١٩٥] وغـيـرهم، ورد شـيخ الإسـلام هذا التخريج، بأن القرآن نزل بلغة قريش، لا بلحارث ولا غيرهم.

ووصف ابن جني لغـة بلحـارث بن كـعب بالقلة والشـذوذ [١٩٦]، وهذا رد آخر على هذا التوجيه.

ونزول القرآن كله بلغة قريش أمر اختلف فيه القدماء والمحدثون، وقضية ثار حولها النقاش، وتباينت فيها الآراء، فيرى فريق أن القرآن نزل بلغة العرب جميعاً، لقوله تعالى: ﴿**قرآنًا عربيًا**﴾ [١٩٧] ونقل ابن حجر (٨٥٢)عن القاضي أبي بكر الباقلاني (٤٠٣ هـ) قال: «معنى قول عثمان: نزل القرآن بلسان قريش أي معظمه، وأنه لم تقم دلالة قاطعة على أن جميعه بلسان قريش [١٩٨]»

وقد نسب إلى عـبد الله بن عباس، وأبي عبيد الله بن سلام كـتابان: اسم الأول: اللغـات في القـرآن، واسم الثـاني: لغـات القـبـائل الواردة في القـرآن الكريم. وهذا دليل واضح على أن القرآن لم ينزل بلغة قريش وحدها [١٩٩].

وفـريق يرى أن القـرآن نزل بلغـة قـريش، يدل لذلك قـولـه تعـالى: ﴿**فإنما يسرناه بلسانك لعلهم يتذكرون**﴾ [٢٠٠] وقوله: ﴿**وما أرسلنا من رسول إلا بلسان قومه**﴾ [٢٠١]، فإن قوم النبي ﷺ هم قريش - وإن كانت رسالته عامة إلى البشر

جميعاً - ويدل على ذلك ماروي عن معاوية أنه قال: «أيها الناس ! إن الله فضل قريشاً بثلاث، فقال لنبيه عليه الصلاة والسلام: ﴿ **وإنه لذكر لك ولقومك** ﴾[٢٠٢] فنحن قومه . . فأجابه رجل من الأنصار، فقال: على رسلك يا معاوية، فإن الله يقول: ﴿ **وكذب به قومك** ﴾[٢٠٣] وأنتم قومه . .[٢٠٤]» وروى الطبري عن السُّدِّي: «وكذب به قومك وهو الحق، يقول: كذبت قريش بالقرآن وهو الحق . .[٢٠٥]».

ويدل على أن القرآن نزل بلغة قريش كذلك ما ورد في صحيح البخاري أن عثمان بن عفان رضي الله عنه، قال للرهط القرشيين الثلاثة: «إذا اختلفتم أنتم وزيد بن ثابت في شيء من القرآن فاكتبوه بلسان قريش، فإنما نزل بلسانهم، ففعلوا ذلك[٢٠٦]».

وهذا القول هو الأقرب للصواب، للأدلة المذكورة، وأما قوله تعالى: ﴿ **قرآنًا عربيًا** ﴾[٢٠٧] فإنه لا يلزم أن يكون بلغات العرب جميعاً، فلغة قريش يصدق عليها أنها عربية، لا يمتري في هذا أحد، وقد روي عن عمربن الخطاب رضي الله عنه أنه قال: «إن الله أنزل القرآن فجعله قرآناً عربياً مبيناً، وأنزله بلغة هذا الحي من قريش[٢٠٨]».

ويرد على هذا إشكال، وهو: كيف نوجه القراءات القرآنية المخالفة للغة قريش؟ وما ثبت عن النبي ﷺ: «إن هذا القرآن أنزل على سبعة أحرف . .[٢٠٩]».

فالجواب عن ذلك أن يقال: إن القرآن «نزل أولاً بلسان قريش، أحد الأحرف السبعة، ثم نزل بالأحرف السبعة المأذون في قراءتها تسهيلاً وتيسيراً . . . فلما جمع عثمان رضي الله عنه الناس على حرف واحد، رأى أن الحرف الذي نزل القرآن أولاً بلسانه أولى الأحرف، فحمل الناس عليه، ليكون لسان النبي ﷺ، ولما له من الأولوية المذكورة . .[٢١٠]». «والقراءات

المخالفة للغة قريش بقايا من تلك التي يقرأ بها قبل تدوين عثمان رضي الله عنه، أصر عليها أصحابها، وكان الرسم يحتملها، فالقرآن إذن أنزل أول مرة بلغة قريش، وكتب أخيراً على لغة قريش، [٢١١].

وأما الكتابان المنسوبان إلى ابن عباس وابن سلام، فإن نسبتهما إليهما لم تصح [٢١٢]، ولو صحت فإن ذلك لا يعني أن بعض القرآن ليس على لغة قريش ؛ لأن الكتابين لم يحكما بأن ما ورد في القرآن من لغات القبائل لم تكن قريش تستعمله، «بل يبينان أصول هذه الكلمات القبلية، فهي باعتبار أصولها ليست قرشية، وقرشية باعتبار الاستعمال، ومثال ما استعملته قريش من غير لغتها، كلمة «الوذيلة» وهي المرآة بلغة هذيل، وقد وردت في قول عمر بن أبي ربيعة المخزومي القرشي :

وخد أسيل كالوذيلة ناعم متى يره راء يُهِلَّ ويسحر [٢١٣]، [٢١٤]

فالحاصل : أن جميع ما في القرآن قرشي إما أصالة وإما اقتراضاً [٢١٥].

التوجيه الثاني:

أن (إن) بمعنى (نعم [٢١٦]) فقد حكى سيبويه أن (إن) تأتي بمعنى (أجل) وأنشد :

ويقلن شيب قد علاك وقد كبرت فقلت: إنَّه [٢١٧]

وقال رجل لابن الزبير رضي الله عنه : لعن الله ناقةً حملتني إليك، فقال : إنَّ وراكبها، أي : نعم، ولعن راكبها [٢١٨].

وقال :

قالوا غدرت، فقلت: إنَّ وربما نال المنى وشفى الغليل الغادر [٢١٩]

قال أبو حيان : : «(إن) فيه بمعنى : أجل ونعم» [٢٢٠]

وهذا التخريج اختاره المبرد [٢٢١] والأخفش الصغير [٢٢٢] والزجاج [٢٢٣]

وغيرهم. وعلى هذا، فـ: (هذان) مبتدأ، و (لساحران) خبره، ويعترض على هذا بأن لام الابتداء لا تدخل على الخبر غير المؤكد بإن[٢٢٤]، وقد يجاب عنه أنها قد تدخل عليه منوياً بها التقديم[٢٢٥] أو زائدة[٢٢٦] كقوله:

أم الحليس لعجوز شهربه ترضى من اللحم بعظم الرقبه[٢٢٧]

وقوله:

خالي لأنت ومن جرير خاله ينل العلاء ويكرم الأخوالا[٢٢٨]

وبأن اللام في (لساحران) داخلة على مبتدأ محذوف، والتقدير: لهما ساحران. وهذا الأخير رأي الزجاج[٢٢٩]

أما الجوب الأول فإن الصحيح أن دخول اللام على الخبر غير المؤكد بـ(إن) خاص بضرورة الشعر، قال ابن جني: «وأما الضرورة التي تدخل لها اللام في خبر غير (إن) فمن ضرورات الشعر، ولا يقاس عليها[٢٣٠]» وأما الجواب الثاني، فقد اعترض له أيضاً، قال ابن جني: «فإن المبتدأ المحذوف (هما) لم يحذف إلا بعد العلم به، وإذا كان معروفاً فقد استغني بمعرفته عن تأكيده باللام، ألا ترى أنه يقبح أن تأتي بالمؤكِّد وتترك المؤكَّد فلا تأتي به، ألا ترى أن التوكيد من مواضع الإطناب والإسهاب، والحذف من مواضع الاكتفاء والاختصار، فهما إذن - كما ذكرت - ضدان لايجوز أن يشتمل عليهما عقد كلام[٢٣١]».

وهذا التخريج الثاني - أعني أن (إن) بمعنى (نعم) - رد بأمرين:

١ أن مجيء (إن) بمعنى (نعم) لم يثبت أو هو نادر[٢٣٢].

٢- أنه ليس قبلها ما يقتضي جواباً حتى تقع (نعم) في جوابه[٢٣٣].

قلت: أما الرد الأول، فإن مجيء (إن) بمعنى (نعم) حكاه غير واحد من أئمة اللغة، فقد حكاه سيبويه كما تقدم، والمبرد والزجاج، وابن جني

وغيرهم، قال أبو حيان: «وقيل: إن، بمعنى نعم، وثبت ذلك في اللغة، فتحمل الآية عليه[٢٣٤]».

أما الرد الثاني فهو وجيه، نص عليه بعض المفسرين[٢٣٥].

التوجيه الثالث:

أن اسم «إنَّ» هو ضمير القصة (ها) في: (هذان[٢٣٦]) و (ذان) مبتدأ، و (لساحران) خبر، والجملة خبر (إن) أي أن (ها) ليست حرف تنبيه[٢٣٧]. وهذا مردود بأمرين:

١- ما ذكر سابقاً من دخول اللام على الخبر غير المؤكد بـ «إن»

٢- أن فيه مخالفة لرسم المصحف، فإن الهاء موصولة بـ (إن)[٢٣٨].

التوجيه الرابع:

أن اسم (إن) ضمير الشأن محذوف[٢٣٩]، والتقدير إنه هذان لساحران، والجملة خبر (إن). ورد بأمرين أيضاً:

١- ما سبق من امتناع دخول اللام على الخبر غير المؤكد بإن، وقد أجاب الزجاج بأنها داخلة على ضمير محذوف، والتقدير: لهما ساحران، وقد سبق الكلام على ذلك.

٢- أن حذف ضمير الشأن خاص بضرورة الشعر[٢٤٠]، كقول الأخطل[٢٤١]:

إنَّ من يدخل الكنيسة يوماً ... يلق فيها جآذراً وظباء

فاسم إنَّ هنا ضمير الشأن، والجملة الشرطية خبر؛ وذلك لأن أداة الشرط لها الصدارة، فلا يعمل ما قبلها فيها.

قال سيبويه: «قال الخليل: . . إن أفضلهم كان زيدٌ، وإن زيداً ضربت، على قوله: إنه زيداً ضربت، وإنه كان أفضلهم زيد. وهذا فيه قبح، وهو

ضعيف، وهو في الشعر جائز [٢٤٢]». وقال: «وروى الخليل - رحمه الله - أن أناساً يقولون: إن بك زيدٌ مأخوذ. فقال: هذا على قوله: إنه بك مأخوذ، وشبهه بما يجوز في الشعر [٢٤٣]».

قلت: في هذا رد - وإن كان ضعيفاً - على الرد الثاني:

التوجيه الخامس:

أن الألف في , , هذان، مشبهة بالألف في (يفعلان) فلم تغير، وهو قول بعض الكوفيين [٢٤٤].

قلت: ولا أدري على أي أساس كان هذا التشبيه ؟

التوجيه السادس:

أن (إن) ملغاة، حملاً على (إن) المخففة، ورد بما سبق من دخول اللام، وبأن هذا الإلغاء لم يسمع إلا في هذا الموضع [٢٤٥].

التوجيه السابع:

قال الفراء: «وجدت الألف من (هذا) دعامة وليست بلام فعل، فلما ثنيت زيدت عليه نوناً، ثم تركت الألف ثابتة على حالها لاتزول على كل حال، كما قالت العرب (الذي) ثم زادوا نوناً تدل على الجماع، فقالوا: (الذين) في رفعهم ونصبهم وخفضهم، كما تركوا (هذان) في رفعه ونصبه وخفضه [٢٤٦]».

أقول: مؤدى كلام الفراء يوافق التوجيه الأخير الذي سيتضح لاحقاً إن شاء الله - ولكن ما علل به قد اختلف فيه النحاة البصريون والكوفيون، ويمثل الفراء رأي الكوفيين، والذي اختاره كثير من العلماء: أن الألف في (ذا) أصلية، وإليه ذهب ابن جني [٢٤٧]، وأبو البركات الأنباري [٢٤٨](٥٧٧) وابن يعيش [٢٤٩] وغيرهم كثير.

التوجيه الثامن:

قال ابن الحاجب: «وقرأ الباقون: ﴿**إن هذان لساحران**﴾ وهي مشكلة، وأظهرها أن يقال: إن (هذا) مبني؛ لأنه من أسماء الإشارة، فجاء في الرفع والنصب والجر على حال واحدة، وهي لغة واضحة، ومما يقويها أن اختلاف الصيغ في اللغة الأخرى ليست إعراباً في التحقيق؛ لوجود علة البناء من غير معارض؛ لأن العلة في بناء (هذا) و (هؤلاء) كونها اسم إشارة، وهذا كذلك[٢٥٠]».

وقال ابن هشام: «وقيل (هذان) مبني لدلالته على معنى الإشارة، وأن قول الأكثرين (هذين) جراً ونصباً ليس إعراباً أيضاً، واختاره ابن الحاجب. قلت: وعلى هذا فقراءة (هذان) أقيس؛ إذ الأصل في المبني ألا تختلف صيغه، مع أن فيها مناسبة لألف (ساحران) وعكسه الياء في (إحدى ابنتي هاتين) فهي هنا أرجح لمناسبة ياء (بنتي)[٢٥١].

وهذا التوجيه هو الذي اختاره شيخ الإسلام - رحمه الله - [٢٥٢] وهو مبني على أن أسماء الإشارة كلها مبنية، لايستثنى من ذلك المثنى، قال الرضي: «قال الأكثرون: إن المثنى مبني لقيام البناء فيه كما في المفرد والجمع، و (ذان) صيغة مرتجلة غير مبنية على واحده، ولو بنيت عليه لقيل: ذيان، فـ (ذان) صيغة لرفع، و (ذين) صيغة أخرى للنصب والجر. قال الزجاج: لم يبن شيء من المثنى؛ لأنهم قصدوا أن يجري أصناف المثنى على نهج واحد. فوجب ألا يختلف المثنيات إعراباً وبناءً. وقد جاء: ذان وتان واللذان واللتان في الأحوال الثلاث، وعليه حمل بعضهم قوله تعالى: ﴿**إن هذان لساحران**[٢٥٣]﴾». وقال الخضري «فلا يثنى المبني - على الأصح - ونحو (ذان) و (اللذان) صيغة مستقلة، وإنما تغيرا بالعوامل نظراً لصورة التثنية، فبنيا

على ما يشاكل إعرابهما، وهذا مراد من قال: إنهما ملحقان بالمثنى في إعرابه[٢٥٤]».

وهذا القول تسنده نصوص كثيرة من نصوص النحاة، تثبت أن «هذان» و (اللذان) ليسا مثنيين تثنية حقيقية، إنما صيغا على صورة التثنية ابتداءً، والفرق بينهما وبين المثنى الحقيقي ظاهر، وذلك أنهما معرفتان، والمثنى نكرة، ما لم يحلَّ بـ(أل) أو يضف، والدليل على معرفتيهما وصف المعرفة بهما، ووصفهما بالمعرفة، فالأول كقولك: مررت بالزيدين هذين، ورأيت الزيدين اللذين قاما، والثاني كقولك: جاءني هذان الرجلان، وأكرمت الرجلين اللذين مرا[٢٥٥]».

قال ابن جني: «ينبغي أن تعلم أن هذان وهاتان واللذان واللتان إنما هي أسماء مصوغة للتثنية مخترعة لها، وليست بتثنية للواحد على حد: زيد وزيدان[٢٥٦]».

فإن قيل إنهما - وإن كانا غير مثنيين - فإنهما جاءا على صورة التثنية؛ لذا وجب إعرابهما.

قيل: نعم جاءا على صورة المثنى الصناعي، ولكن هذا لا يكفي لإعرابهما؛ لأن علة البناء - وهي شبه الحرف في المعنى - لاتزال قائمة، ولكن الأصح أن يبنيان على الألف في حالة الرفع، وعلى الياء في حالتي النصب والجر، وإن بنيت (هذان) على الألف مطلقاً، فلا حجة لمعترض، وذلك لأن الأصل الألف؛ لأنها في المفرد، أما (اللذان) فإن ثبت أن في غير القرآن نص هي فيه بالألف في النصب أو الجر فله توجيه آخر، أما في القرآن فلم يثبت فيه هذا فيما أعلم.

فإن قيل: إن (هذان) و (اللذان) أعربا لشبههما بالأسماء المتمكنة، حيث صغرا وأنثا وجمعا.

قيل: أما التصغير فإنه لم يأت على القياس المعروف في تصغير الأسماء المتمكنة. فَلِمَ لانقول إن هذه الصيغة قد اخترعت للتصغير كما اخترع (هذان) و (اللذان) لَلتثنية ؟

أما التأنيث والجمع فلا اختصاص لأسماء الإشارة والموصولة، فإن المضمر كذلك يؤنث ويجمع على صفة خاصة مباينة لتأنيث وجمع الأسماء المتمكنة، فلا دليل لوجوب الإعراب في مثناهما.

فالحاصل أن توجيه شيخ الإسلام للآية هو الأقرب للصواب، ولا دليل صريح مع من خالفه، وقد رأيت ضعف التوجيهات الأخرى بما رد عليها. والله أعلم.

تنبيـــــه:

نقل شيخ الإسلام - رحمه الله - عن ابن الأنباري (٣٢٨) نسبة لغة إلزام المثنى الألف إلى قريش، قال:

«وقال ابن الأنباري: هو لبني الحارث بن كعب، وقريش»[٢٥٧]. ولم أستطع أن أقف على هذا القول عند ابن الأنباري؛ وذلك لأن هذا القول نقل - فيما أظن - من كتابه: «الرد على من خالف مصحف عثمان» وهذا الكتاب لم أستطع الاطلاع عليه. فإن ثبت نسبة هذه اللغة إلى قريش فإن التوجيه الأول يكون هو الأقرب إلى الصواب لعدم المعارض، ولكن إثبات هذه النسبة بعيدة جداً. والظاهر أنه وهم؛ لأن جميع العلماء الذين حكوا هذه اللغة ممن اطلعت على أقوالهم وهم كثير لم ينسبها أحد منهم إلى قريش.

تنبيـــــه:

جاء في حديث علي رضي الله عنه: «إني وإياك وهذان وهذا الراقد في مكان واحد يوم القيامة»[٢٥٨].

فهذا الحديث يمكن أن نحمله على لغة بلحارث بن كعب ؛ لأن النبي ﷺ قد يكلم كل قوم بلغتهم، كما ورد أنه قال: ,,ليس من أمبر أمصيام في أمسفر»[٢٥٩]. على لغة حمير. وقال العكبري: «والوجه الثاني: أن تكون الألف في (هذان) لازمة على كل حال، كما قالوا:

ضربته بين أذناه. وعليه حمل قوله تعالى: ﴿**إن هذان لساحران**﴾[٢٦٠]».

والله أعلم وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

المسألة الثامنة

في قوله تعالى ﴿**وإن كانوا من قبل أن ينزل عليهم من قبله لمبلسين**[٢٦١]﴾ قال شيخ الإسلام رحمه الله:

«وأما قوله تعالى ﴿**وإن كانوا من قبل أن ينزل عليهم من قبله لمبلسين**﴾ فهي من أشكل ما أورد، ومما أعضل على الناس فهمها. فقال كثير من أهل الإعراب والتفسير: إنه على التكرير المحض والتأكيد، قال الزمخشري: (من قبله) من باب التوكيد.. ومعنى التوكيد فيه: الدلالة على أن عهدهم بالمطر قد تطاول وبعد، فاستحكم يأسهم، وتمادى إبلاسهم، فكان الاستبشار بذلك على قدر اغتمامهم[٢٦٢] بذلك[٢٦٣]، هذا كلامه، وقد اشتمل على دعويين باطلتين: إحداهما: قوله من باب التكرير.».

ثم قال: «وأما قوله: (من قبل أن ينزل عليهم من قبله)، فليس من التكرار، بل تحته معنى دقيق، والمعنى فيه: وإن كانوا من قبل أن ينزل عليهم الودق من قبل هذا النزول لمبلسين، فهنا قبليتان ؛ قبلية لنزوله مطلقاً، وقبلية لذلك النزول المعين أن لا يكون متقدماً على ذلك الوقت، فيئسوا قبل نزوله يأسين: يأساً لعدمه مرئياً، ويأساً لتأخره عن وقته، فـ(قبل) الأولى ظرف لليأس، و(قبل) الثانية ظرف المجيء والإنزال[٢٦٤]».

اختلف النحاة في «من قبل، الثانية، وعود الضمير فيها، فقال أكثرهم: إنها من باب التوكيد، قال بذلك الأخفش[٢٦٥] والطبري[٢٦٦] والزجاج[٢٦٧]، والزمخشري، وغيرهم.

وقال قطرب (٢٠٦هـ): «إن (قبل) الأولى للتنزيل، و (قبل) الثانية للمطر[٢٦٨]» ورده أبو حيان بأن هذا التركيب لايسوغ في كلام فصيح فضلاً عن القرآن[٢٦٩].

وقال: «قيل: من قبل تنزيل الغيث من قبل أن يزرعوا، وقيل: من قبل تنزيل الغيث من قبل السحاب، وقيل: من قبل الإرسال، وقيل: من قبل الاستبشار، وكل هذه الأقوال يلزم منها تعليق (من قبل) الثانية بـ (لمبلسين) متعلِّق (من قبل) الأولى، دون حرف عطف، وليست الثانية بدلاً من الأولى، وهذا لا يجوز؛ لأن حرفي الجر لا يتعلقان بعامل واحد[٢٧٠]».

وقال العكبري: «قوله تعالى: ﴿من قبله﴾ قيل: هي تكرير لـ (قبل) الأولى، والأولى أن تكون الهاءفيها للسحاب، أوللريح أو للكسَف. والمعنى: وإن كانوا من قبل نزول المطر، من قبل السحاب أو الريح، فَتتعلق (من) بـ «ينزل[٢٧١]»».

قلت: وتقدير العكبري سالم من اعتراض أبي حيان، إذ إن العاملين اختلفا، فـ (من قبل) الأولى متعلقان بـ (مبلسين) والثانية بـ (ينزل).

وتقدير شيخ الإسلام سالم -كذلك- من اعتراض أبي حيان، وذلك لأنه علق الأولى باليأس، يعني الإبلاس. والثانية بالنزول. إلا أن المعنى الذي قدره مخالف لتلك التقديرات، وقد نقل ابن كثير هذا الرأي، قال: «وقال آخرون:

من قبل أن ينزل عليهم المطر، من قبله - أي الإنزال - لمبلسين، ويحتمل أن يكون ذلك من دلالة التأسيس، ويكون معنى الكلام: أنهم كانوا محتاجين إليه قبل نزوله، و من قبله أيضاً قد فات عندهم نزوله وقتاً بعد وقت، فترقبوه في إبَّانه، فتأخر، ثم مضت مدة فترقبوه فتأخر: ثم جاءهم بغتة بعد الإياس منه والقنوط[٢٧٢] » والله أعلم.

خاتمـــة:

يتضح لنا من خلال قراءة النماذج السابقة أن شيخ الإسلام - رحمه الله - يعتبر في ترجيح الرأي المختلف فيه أموراً منها:

١- المعنى المراد شرعاً: فمتى كان الوجه الإعرابي أقرب دلالة على المعنى المراد كان أصح من غيره، يؤخذ هذا من قوله: «وهذا الذي قاله الكوفيون أصح في اللغة والمعنى..» وقوله: «والتحقيق ما قاله نحاة البصرة من التضمين، فسؤال النعجة يتضمن جمعها وضمها إلى نعاجه..». وقوله: «وإن سلكت طريقة الكوفيين على هذا كان أبلغ وأحسن؛ فإن لفظ الآية يكون قد دل على المشابهة في الأمرين من غير حذف..».

٢- وجود النص الشرعي: فمتى وجد النص مؤيداً للرأي أخذ به، غير متكلف التأويلات، شاهد هذا رده تخريج النحاة قوله تعالى: ﴿**إن هذان لساحران**﴾ على أنها على لغة بلحارث بن كعب بقوله تعالى: ﴿**وما أرسلنا من رسول إلا بلسان قومه**﴾، كما قد سبق بيانه.

٣- السماع من العرب، وإن خالف القواعد المقررة: يؤخذ من قوله: ,,فهذه شواهد عرفها القراء من كلام العرب، ثم رجح هذا القول.

وقوله: «وليس في كلام العرب (سفهت كذا، ألبتة بمعنى: جهلته). وقوله: «لا يوجد قط في كلام العرب لفظ الكلمة إلا للجملة التامة» وهكذا..

هذا. وما أتيت به من هذا الباب لا أعده شيئاً، فإن الموضوع محتاج إلى بحث أوسع، لعل الله أن يسهل لي إكمال الطريق الذي بدأت، أو يهيِّئ من هو أقدر مني على إتمامه.

وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليماً كثيراً.

الهوامش :

(١) وذلك كقوله: «وانتصاب قوله (تضرعاً وخفية) و (خوفاً وطمعاً) على الحال» ٦٢/٥١ وقوله: «قوله: (وما يتبع الذين يدعون من دون الله شركاء) ظن طائفة أن (ما) نافية، وهو خطأ. بل هي استفهام» ١٦/٥١ وهكذا.

(٢) ينظر في ترجمته: تذكرة الحفاظ ٦٩٤١/٤-٧٩٤١. وفوات الوفيات ٤٧/١-٠٨ والبداية والنهاية ٥٣١/٤١-٠٤١. والدرر الكامنة ٤٤١/١ - ٠٦١. وشذرات الذهب ٠٨/٦ - ٦٨. والأعلام ١/ ٤٤١.

(٣) سورة طه. من الآية: ٦٣. انظر ص:١٥٢ ,٤٥٢. من الجزء ٥١.

(٤) سورة إبراهيم. من الآية ٤.

(٥) أخرجه البخاري ٦٥١/٤ بلفظ: «إذا اختلفتم أنتم وزيد بن ثابت في شيء من القرآن، فاكتبوه بلسان قريش، فإنما نزل بلسانهم، ففعلوا ذلك» و ٧٩/٦. بلفظ: «..في عربية من عربية القرآن..»..

(٦) مجموع الفتاوى ١٥٢/٥١، ٢٥٢.

(٧) رواه البخاري في كتاب التوحيد باب (٨٥) ٩١٢/٤. ومسلم في الذكر والدعاء رقم (١) ٤/ ٢٧٠٢. والترمذي في كتاب الدعوات ٥/٤٧٨ باب (٠٦). وابن ماجه في كتاب الأدب باب (٦٥) ١٥٢١/٢.

(٨) رواه مسلم في الشعر رقم (٦) عن أبي هريرة رضي الله عنه ٨٦٧١/٤. وأحمد ٣٩٣/٢. عن أبي هريرة رضي الله عنه.

(٩) سورة الكهف من الآية: ٥.

(١٠) سورة الفتح. من الآية: ٦٢.

(١١) من كلام ابن مالك، وصدره: (واحده كلمة والقول عم) في الألفية باب الكلام وما يتألف منه ص:٧.

(١٢) مجموع الفتاوى ٣٠١/٢١.

(١٣) مجموع الفتاوى ٢٦٤/٢١. وقد قرر هذا في مواضع متعددة، انظر على سبيل المثال ٠٠١/٧، و ٩٥٤/٢١ - ١٦٤. وغيرها.

(١٤) الكتاب ٦١٢/٤.

(١٥) ديوانه: ٦٧. وأمالي القالي ٥٧/٢.

(١٦) الخصائص ٧٢/١.

(١٧) سورة التوبة. من الآية: ٤٠.

(١٨) رواه البخاري ٥١/٤ في كتاب الجهاد والسير باب (٨٢١)ومسلم في كتاب الزكاة رقم (٦٥) ٩٩٦/٢، وأحمد ٦١٣/٢ عن أبي هريرة رضي الله عنه.

(١٩) شرح التسهيل ٣/١.

(٢٠) شرح الكافية ٢٠٣/١.

(٢١) التذييل والتكميل ٤١/١.

(٢٢) تهذيب اللغة ٥٦٢/٠١.

(٢٣) حاشية الصبان ٩٢/١. وحاشية الخضري ٠٢/١.

(٢٤) حاشية الصبان ٩٢/١.

(٢٥) سورة النور. من الآية ٤٦.

(٢٦) ديوانه: ٨٦.

(٢٧) الكشاف ٩٧/٣.

(٢٨) الكتاب ٤٢٢/٤.

(٢٩) المغني: ١٣٢.

(٣٠) أي إلى اسم وفعل وحرف جاء لمعنى.

(٣١) في المطبوع: الزجاج، ولعل الصواب ما أثبت والله أعلم.

(٣٢) مجموع الفتاوى ٨٠١/٢١.

(٣٣) الجمل: ١.

(٣٤) شرح المقدمة الجزولية الكبير ٤٠٢/١.

(٣٥) الكتاب ٢١/١.

(٣٦) نتائج الفكر: ١٦.

(٣٧) نتائج الفكر: ١٦ -, ٦٢

(٣٨) سورة ص. من الآية: ٤٢.

(٣٩) سورة الصف. من الآية ٤١.

(٤٠) سورة الإسراء. من الآية ٣٧.

(٤١) سورة الأنبياء. من الآية: ٧٧.

(٤٢) سورة الإنسان. من الآية:٦.

(٤٣) مجموع الفتاوى ٢٤٣/٣١.

(٤٤) المغني: ٠٥١.

(٤٥) سورة الصف. من الآية ٤١.

(٤٦) معاني القرآن ٨١٢/١.

(٤٧) سورة الأنبياء. من الآية ٧٧.

(٤٨) شرح التسهيل ٦٣١/٣.

(٤٩) الألفية: ٤٣-٥٣.

(٥٠) المغني: ١٥١.

(٥١) ٢١/٣ .

(٥٢) الأزهية: ٧٦٢.

(٥٣) ٣٠٧٢/ .

(٥٤) حاشية الصبان ٠١٢/٢.

(٥٥) حاشية الخضري ٠٤٣/١.

(٥٦) ٢/٥٤٢-

(٥٧) سورة الرعد. من الآية: ١١.

(٥٨) سورة طه. من الآية ١٧.

(٥٩) سورة الطور. من الآية ٨٣.

(٦٠) بيت من الطويل لسويد بن أبي كاهل في شرح شواهد المغني ٩٧٤/١. ولامرأة من العرب في الخصائص ٣١٣/٢: وفيه همُ صلبوا.

(٦١) بيت من الوافر للقحيف العقيلي في الخزانة ٢٣١/١. وبلا نسبة في الخصائص ١١٣/٢.

(٦٢) المقتضب ٩١٣٨٢.

(٦٣) سورة الطور. من الآية ٨٣.

(٦٤) ديوانه: ٧٨.

(٦٥) الكامل ١٠٠١/٢-١٠٠١.

(٦٦) سورة الصف. من الآية ٤١.

(٦٧) سورة طه. من الآية ١٧.

(٦٨) سورة البقرة. من الآية ٧٨١.

(٦٩) الخصائص ٦٠٣/٢ - ٨٠٣.

(٧٠) سورة الكهف. من الآية ٨٢.

(٧١) سورة البقرة. من الآية ٧٨١.

(٧٢) أمالي ابن الشجري ٣٢٢/١.

(٧٣) تناوب حروف الجر في لغة القرآن: ١٨.

(٧٤) المصدر السابق: ٣١.

(٧٥) تناوب حروف الجر في لغة القرآن: ٤٦، وينقل الجواب عن النحو الوافي ٤٩٥/٢.

(٧٦) الخصائص ٤٢١/١ - ٥٢١.

(٧٧) سبق تخريجه.

(٧٨) إعراب الحديث النبوي: ٣٧ - ٤٧.

(٧٩) سورة البقرة. من الآية: ٧٨١.

(٨٠) المغني: ٧٩٨ - ٩٩٨.

(٨١) سورة الإنسان. من الآية: ٦.

(٨٢) بدائع الفوائد ١/ ١٦٢.

(٨٣) سورة البقرة. من الآية ٧٨١.

(٨٤) سورة الأعراف. من الآية: ٩٨١.

(٨٥) سورة البقرة. من الآية: ٢٢٢.

(٨٦) سورة البقرة. من الآية: ٣٢٢.

(٨٧) سورة البقرة. من الآية ٧٨١. وكلام أبي حيان في البحر المحيط ٢/٥٥.

(٨٨) النحو الوافي ٢/٤٩٥. وفي أصول النحو: ٠٢١ - ١٢١.

(٨٩) سورة البقرة. من الآية: ٠٣١.

(٩٠) ينظر: معاني القرآن ١/٩٧.

(٩١) في المجموع: «لا النكرة» ولكن السياق يدل على ما أثبت.

(٩٢) سورة مريم. من الآية: ٤.

(٩٣) سورة القصص. من الآية: ٨٥.

(٩٤) معاني القرآن للزجاج ١/١١٢.

(٩٥) مجموع الفتاوى ٦١/٩٦٥ - ٢٧٥.

(٩٦) سورة البقرة. من الآية: ٠٣١.

(٩٧) في المجموع: «له» والصحيح - إن شاء الله - ما أثبت.

(٩٨) سورة البقرة. من الآية: ٢٤١.

(٩٩) سورة النساء. من الآية: ٥.

(١٠٠) مجموع الفتاوى ٤١/١٤٤ - ٢٤٤.

(١٠١) الكتاب ١/٥٠٢.

(١٠٢) سورة القصص. من الآية: ٨٥.

(١٠٣) شرح التسهيل ٢/٥٨٣.

(١٠٤) البحر المحيط ٥٦٥/١.

(١٠٥) الدر المصون ١٢١/٢.

(١٠٦) البحر المحيط ٥٦٥/١، وكلام الزمخشري في الكشاف ٢٣١/١. والحديث رواه أحمد ٩٩٢/١ بلفظ.«ولكن الكبر من سَفِهَ الحق وازدرى الناس.» عن عبد الله بن مسعود، وورد بألفاظ أخرى نحو هذا اللفظ، وورد بلفظ: «سَفَهُ الحقِّ وغَمْصُ الناسِ» ٧١/٢..

(١٠٧) البحر المحيط ٥٦٥/١.

(١٠٨) شرح الكافية الشافية ٥٧١/٣.

(١٠٩) هذا الظاهر، مع أن الأخفش منع ذلك. المغني: ٣٩٧.

(١١٠) الكتاب ٠٦/٢..

(١١١) شرح التسهيل ٥٩٢/٣.

(١١٢) شرح التسهيل ٨٩٢/٣.

(١١٣) الخصائص ١٣٢/٣- ٠٤٢..

(١١٤)- شرح التسهيل ٨٩٢/٣.

(١١٥) المغني: ٣٩٧.

(١١٦) سورة البقرة. من الآية: ٠٣١..

(١١٧) سورة القصص. من الآية: ٨٥.

(١١٨) هذه الزيادة ليست موجودة في الكتاب المطبوع، والظاهر أن المحقق لم ينتبه لسقوطها، فالسياق يدل عليها، فإنه قال: « إنما الفعل للأمر» يعني في قولهم: رشد أمره. كما أن الشيخ نقل هذه العبارة عنه.

(١١٩) معاني القرآن ٩٧/١.

(١٢٠) شرح التسهيل ٩٨٣/٢.

(١٢١) وأكثر البصريين (الإنصاف ٨٢٨/٢).

(١٢٢) الكتاب ٥٠٢/١.

(١٢٣) المقتضب ٦٣/٣. ٧٣.

(١٢٤) شرح التسهيل ٢/٩٨٣.

(١٢٥) بيت من الطويل للمخبل السعدي في الخصائص ٢/٤٨٣.

(١٢٦) قال ابن جرير الطبري: « إلا من سفه نفسَه، إلا من سفهت نفسُه، فمعنى الكلام: وما يرغب عن ملة إبراهيم إلا سفيه جاهل بموضع حظ نفسه فيما ينفعها و يضرها في معاده... نصب النفس على معنى المفسِّر.»ثم نقل رأي بعض نحاة البصرة من أن «سفه» مضمن معنى فعل متعدٍ، والظاهر من كلامه أنه يختار الأول، وإنْ لم يصرح بذلك. جامع البيان ٣/٩٠.

(١٢٧) سورة آل عمران . من الآية : ٨١ .

(١٢٨) سورة الحاقة . من الآية : ٩١

(١٢٩) سورة الكهف . من الآية : ٦٩

(١٣٠) سورة ق . من الآية : ٧١ .

(١٣١) مجموع الفتاوى ٤١/٥٧١ .

(١٣٢) البحر المحيط ٢/٢٤٠.

(١٣٣) التصريح ١/٨٦٣ .

(١٣٤) البحر المحيط ٢/١٢٤ .

(١٣٥) الكشاف ١/٧١٤ .

(١٣٦) الجامع لأحكام القرآن ٤/٧٢ . وفتح القدير ١/٣٧٣ . وحاشية يس على التصريح ١/٨٦٣.

(١٣٧) البحر المحيط ٢/١٢٤ .

(١٣٨) الدر المصون ٣/٨٧ . وحاشية يس ١/٨٦٣ .

(١٣٩) الدر المصون ٣/٧٧ .

(١٤٠) معاني القرآن ١/٠٠٢ .

(١٤١) التصريح ١/٢١٣ .

(١٤٢) شرح التسهيل ٢/٦٦١ . وهذا الشاهد لم أجده في غيره .

(١٤٣) شرح الكافية ١/٩٧ - ٠٨ .

(١٤٤) التصريح ١/٩١٣ - ٠٢٣ .

(١٤٥) شرح التسهيل ٤٦١/٢ .

(١٤٦) الكتاب ٣٧/١ - ٤٧ .

(١٤٧) سورة الحاقة . من الآية : ٩١ .

(١٤٨) الجامع لأحكام القرآن ٥٧١/٨١ .

(١٤٩) سورة ق . من الآية ٧١ .

(١٥٠) الجامع لأحكام القرآن ٨/٧١-٩ .

(١٥١) منسوب إليه في الكتاب ٦٧/١ ، وليس في ديوانه .

(١٥٢) الكتاب ٦٧/١ .

(١٥٣) المصدر السابق ٦٣١/٣ .

(١٥٤) التصريح ٧٥١/١ .

(١٥٥) سورة التحريم . من الآية : ٤ .

(١٥٦) سورة الأعراف . من الآية : ٦٥ .

(١٥٧) الأشباه والنظائر ١٣٢/٥ وما بعدها ، و ٤٦٢.

(١٥٨) بيت من الطويل لبعض الطائيين في التصريح ٧٥١/١ . وبلا نسبة في عمدة الحافظ ٧٥١/١.

(١٥٩) سورة التوبة . الآيتان ٨٦ - ٩٦ .

(١٦٠) عجز بيت من الكامل ، وصدره (حتى إذا الكلاب قال لها) وهو لأوس بن حجر في شرح المفصل ٥٢١/١ . وفي الأصل «ولا طالب» والتصحيح من شرح المفصل .

(١٦١) اختار المحقق :«أو محلها نصب »والذي يستقيم عليه الكلام ما أثبته، والله أعلم .

(١٦٢) اقتضاء الصراط المستقيم ٨٩/١ - ١٠١ .

(١٦٣) أوضح المسالك ٧٨/٣ .

(١٦٤) الكتاب ٢٢١/٢ - ٣٢١ .

(١٦٥) حاشية الصبان ٤٧١/٢ ، وحاشية يس ٥٧٣/١ .

(١٦٦) المغني : ٥٦٨ .

(١٦٧) صدر بيت لكثير عزة : (يلوح كأنه خِلَلُ) في الكتاب ٣٢١/٢ . وليس في ديوانه .

(١٦٨) حاشية الصبان ٤٧١/٢ - ٥٧١ .

(١٦٩) شرح التسهيل ٤٥٣/٢ - ٥٥٣ .

(١٧٠) شرح ابن عقيل ٧٩٤/١ - ٢٠٥ .

(١٧١) التصريح ٥١١/٢ .

(١٧٢) شرح التسهيل ٦١٣/٣ .

(١٧٣) شرح التسهيل ٨١٣/٣ .

(١٧٤) حاشية الصبان ٨٠١/٢ .

(١٧٥) سورة طه . من الآية : ٣٦ . وكلامه هذا من صفحة ٨٤٢ حتى ٥١/٤٦٢ من مجموع الفتاوى .

(١٧٦) سورة إبراهيم . من الآية : ٤ .

(١٧٧) مجموع الفتاوى ٧٥٢/٥١ .

(١٧٨) المرجع السابق ٧٥٢/٥١ - ٨٥٢ .

(١٧٩) المرجع السابق ٦٢/٥١ .

(١٨٠) المرجع السابق ٢٦٢/٥١ .

(١٨١) المرجع السابق ٢٦٢/٥١ .

(١٨٢) المرجع السابق ٢٦٢/٥١ - ٣٦٢ .

(١٨٣) المرجع السابق ٣٦٢/٥١ .

(١٨٤) البحر المحيط ٨٣٢/٦ . والجامع لأحكام القرآن ٥٤١/٦ . والدر المصون ٧٦/٨ . وعلل النحاس مجيء المثنى بالألف مطلقاً ، فقال : « ومن بين ما في هذا قول سيبويه : «واعلم أنك إذا ثنيت الواحد زدت عليه زائدتين ، الأولى منهما حرف مد ولين وهو حرف الإعراب» قال أبو جعفر : فقول سيبويه : «وهو حرف الإعراب » يوجب أن الأصل ألا يتغير فيكون «إن هذان» جاء على أصله ليعلم ذلك، وقد قال الله عز وجل : {استحوذ عليهم الشيطان} ولم يقل :استحاذ، فجاء على هذا ليدل على الأصل.. » إعراب القرآن ٦٤/٣ - ٧٤ . وما بين معقوفتين من القرطبي ٥٤١/١١ . وهي زيادة يقتضيها السياق .

(١٨٥) بيت من الطويل ، للمتلمس في خزانة الأدب ٧٨٤/٧ . وبلا نسبة في سر صناعة الإعراب ٢/ ٤٠٧ .

(١٨٦) بيتان من مشطور الرجز أو بيت من تامه ، وهو لرؤبة أو لرجل من بني الحارث في خزانة الأدب ٥٥٤/٧، وبلا نسبة في سر صناعة الإعراب ٥٠٧/٢ .

(١٨٧) بيت من الطويل . لهوبر الحارثي في اللسان ٧٩١/٨ مادة : صرع ، وبلا نسبة في خزانة الأدب ٣٥٤/٧.

(١٨٨) معاني القرآن ٩٢٦/٢ .

(١٨٩) المسائل المنثورة لأبي علي ص : ٩٦ .

(١٩٠) سر صناعة الإعراب ٦٠٧/٢ .

(١٩١) شرح المفصل ٠٣١/٣ .

(١٩٢) شرح الكافية الشافية ٨٨١/١ . وشرح التسهيل ٢٦/١ .

(١٩٣) البحر المحيط ٨٣٢/٦ . والتذييل والتكميل ٨٤٢/١ .

(١٩٤) الجامع لأحكام القرآن ٥٤١/٦ .

(١٩٥) روح المعاني ٣٢٢/٦١ .

(١٩٦) سر الصناعة ٦٧٢/٢ .

(١٩٧) سورة الزمر . من الآية : ٨٢ .

(١٩٨) فتح الباري . ٣٨٣/٠١ .

(١٩٩) لغة قريش : ٣٣٢ .

(٢٠٠) سورة الدخان ، من الآية : ٨٥ .

(٢٠١) سورة إبراهيم . من الآية ٤ .

(٢٠٢) سورة الزخرف . من الآية ٤٤ .

(٢٠٣) سورة الأنعام . من الآية ٦٦ .

(٢٠٤) العقد الفريد ٧٢/٤ .

(٢٠٥) جامع البيان ٧٢/٧ .

(٢٠٦) أخرجه البخاري ٦٥١/٤ .

(٢٠٧) سورة الزخرف . من الآية : ٨٢ .

(٢٠٨) لغة قريش : ٥٤٣ .

(٢٠٩) أخرجه البخاري ٠٠١/٦ .

(٢١٠) قاله ابن حجر . فتح الباري ٣٨٣/٠١

(٢١١) لغة قريش : ٤٤٣ .

(٢١٢) لغة قريش : ١٣٢ . وانظر الأدلة على عدم صحة النسبة ص ٧٣٢-٩٣٢ .

(٢١٣) ديوانه : ٧٢١ .

(٢١٤) لغة قريش ٤٣٢ .

(٢١٥) المصدر السابق : ٩٣٢ ، ٣٤٣ .

(٢١٦) البحر المحيط ٨٣٢/٦ . والدر المصون ٥٦/٨ . والتبيان في إعراب القرآن ٥٩٨/٢ . والكشاف ٣٤٥/٢ . وروح المعاني ١٢٢/٦١ .

(٢١٧) الكتاب ١٥١٨٣ . ٢٦١/٤ . والبيت من مجزوء الكامل .

(٢١٨) المغني : ٧٥ . والدر المصون ٥٦/٨ . بلفظ : وصاحبها .

(٢١٩) بيت من الكامل . بلا نسبة في تذكرة النحاة : ٢٣٧ .

(٢٢٠) تذكرة النحاة : ٢٣٧ .

(٢٢١) نقل عنه ذلك الزجاج في معاني القرآن ٣٦٣/٣ . وابن يعيش في شرح المفصل ٠٣١/٣ . وغيرهما .

(٢٢٢) نقل عنه ذلك ابن يعيش في شرح المفصل ٠٣١/٣ .

(٢٢٣) معاني القرآن ٣٦٣/٣ .

(٢٢٤) الدر المصون ٦٦/٨ .

(٢٢٥) الجامع لأحكام القرآن ٦٤١/١١ .

(٢٢٦) التصريح ٤٧١/١ . وروح المعاني ٢٢٢/٦١ . والخزانة ٣٢٣/٠١ . والمغني : ٤٠٣ .

(٢٢٧) الرجز لرؤبة في التصريح ٤٧١/١ . وشرح المفصل ٣١/٣٠ . أو لعنترة بن عروس في خزانة الأدب ٣٢٣/٠١ .

(٢٢٨) بيت من الكامل بلا نسبة في خزانة الأدب ٣٢٣/٠١ .

(٢٢٩) معاني القرآن ٣٦٣/٣ .

(٢٣٠) سر الصناعة ٨٧٣/١ .

(٢٣١) المرجع السابق ٠٨٣/١ .

(٢٣٢) روح المعاني ٢٢٢/٦١ .

(٢٣٣) المرجع السابق .

(٢٣٤) البحر المحيط ٨٣٢/٦ .

(٢٣٥) كالألوسي في روح المعاني ٢٢٢/٦١ .

(٢٣٦) البحر المحيط ٨٣٢/٦ . والدر المصون ٦٦/٨

(٢٣٧) .الدر المصون ٦٦/٨ .

(٢٣٨) الدر المصون ٦٦/٨ . وروح المعاني ٣٢٢/٦١ .

(٢٣٩) البحر المحيط ٨٣٢/٦ .

(٢٤٠) البحر المحيط ٨٣٢/٦ . والدر المصون ٦٦/٨-٧٦ . والجامع لأحكام القرآن ٦٤١/١١ . والتبيان في إعراب القرآن ٥٩٨/٢ .

(٢٤١) بيت من الخفيف . له في شرح شواهد المغني ٨١٩/٢ . وبلا نسبة في الجمل : ٥١٢ . وشرح المفصل ٤١١/٣ - ٥١١ .

(٢٤٢) الكتاب ٣٥١/٢ ، ٤٥١ .

(٢٤٣) المرجع السابق ٤٣١/٢ .

(٢٤٤) الجامع لأحكام القرآن ٦٤١/١١ .

(٢٤٥) روح المعاني ٣٢٢/٦١ .

(٢٤٦) معاني القرآن ٤٨١/٢ .

(٢٤٧) سر الصناعة ٩٦٤/٢ ، ٤٦٦ .

(٢٤٨) الإنصاف ٩٦٦/٢-٧٧٦ .

(٢٤٩) شرح المفصل ٦٢١/٣ ، ٧٢١ . ووصف مذهب الكوفيين بالفساد .

(٢٥٠) أمالي ابن الحاجب ٦٥١/١ .

(٢٥١) مغني اللبيب : ٨٥ .

(٢٥٢) قد تكلم عن هذه الآية ابن هشام في شرح شذور الذهب ، ونقل رأي شيخ الإسلام ، وتوجيهه الذي اختار ، قال : «وزعم - يعني شيخ الإسلام - أن بناء المثنى إذا كان مفرده مبنياً أفصح من إعرابه» ص ٩٥-٥٦ .

(٢٥٣) شرح كافية ابن الحاجب ١٣/٢ .

(٢٥٤) حاشية الخضري ١٥/١ .

(٢٥٥) الخصائص ٧٩٢/٢ .

(٢٥٦) سر صناعة الإعراب ٦٦٤/٢-٧٦٤ .

(٢٥٧) مجموع الفتاوى ٠٥٢/٥١ .

(٢٥٨) أخرجه أحمد بلفظ : «وهذين»، بدل : «وهذان» ١٠١/١ . فلا شاهد. ولم أجده في غيره .

(٢٥٩) أخرجه أحمد بهذا اللفظ ، عن كعب بن عاصم الأشعري رضي الله عنه ٤٣٤/٥ .

(٢٦٠) إعراب الحديث النبوي : ١٩٢ ، ٢٩٢ .

(٢٦١) سورة الروم . الآية ٩٤ .

(٢٦٢) في مجموع الفتاوى : « اهتمامهم » والتصويب من الكشاف .

(٢٦٣) الكشاف . ٦٢٢/٣ .

(٢٦٤) مجموع الفتاوى ٩٧٢/٥١ .

(٢٦٥) معاني القرآن ٨٥٦/٢ .

(٢٦٦) جامع البيان ٤٥/١٢ .

(٢٦٧) معاني القرآن ٩٨١/٤ .

(٢٦٨) المرجع السابق ٩٨١/٤ .

(٢٦٩) البحر المحيط ٤٧١/٧ .

(٢٧٠) المرجع السابق ٩٧١/٧ .

(٢٧١) التبيان في إعراب القرآن ١٠٤٢/٢.

(٢٧٢) تفسير القرآن العظيم ٥٧٤/٣.

المصادر والمراجع

١- القرآن الكريم.

٢- الأزهية في علم الحروف. لعلي بن محمد الهروي. تحقيق: عبد المعين الملوحي. ط: ٢. دمشق: مجمع اللغة العربية، ١٤١٣هـ.

٣- الأشباه والنظائر في النحو. لجلال الدين السيوطي. ط: ١. بيروت: درا الكتب العلمية، ١٤٠٥هـ.

٤- إعراب الحديث النبوي. لأبي البقاء العكبري. تحقيق عبد الإله نبهان. ط: ١ دمشق. بيروت: دار الفكر، دار الفكر المعاصر، ١٤٠٩هـ

٥- إعراب القرآن للنحاس. تحقيق زهير غازي زاهد. ط: ٣. بيروت: عالم الكتب، ١٤٠٩هـ.

٦- الأعلام. لخير الدين الزركلي. ط: ١١، بيروت: دار العلم للملايين، ١٩٩٥هـ.

٧- اقضاء الصراط المستقيم لمخالفة أصحاب الجحيم. لشيخ الإسلام ابن تيمية. تحقيق وتعليق: د ناصر بن عبد الكريم العقل. ط: ٥. الرياض: مكتبة الرشد، شركة الرياض للنشر والتوزيع، ١٤١٧هـ.

٨- ألفية ابن مالك في النحو والصرف. لابن مالك. ط ٢. مكة المكرمة: دار الفكر العربي، ١٣٩٠هـ.

٩- أمالي أبي الحاجب. تحقيق: د. فخر صالح سليمان قدراه. عمان، بيروت: دار عمار، دار الجيل، ١٤٠٩هـ.

١٠- أمالي ابن الشجري. لعلي بن حمزة العلوي. حققه: د. محمود الطناحي. القاهرة: مكتبة الخانجي.

١١- الأمالي. لأبي علي القالي ط: ٢. القاهرة: مكتبة دار الكتب المصرية، ١٣٤٤هـ.

١٢- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك. لابن هشام الأنصاري. تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد. بيروت: المكتبة العصرية.

١٣- البحر المحيط. لأبي حيان الأندلسي. حققه: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، وآخرون. ط: ١. بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤١٣هـ.
١٤- بدائع الفوائد. لابن القيم. حققه: بشير محمد عيون. ط. ١. الرياض، دمشق: مكتبة المؤيد، مكتبة دار البيان، ١٤١٥هـ.
١٥- البداية والنهاية في التاريخ. لابن كثير. مصر. مطبعة السعادة.
١٦- التبيان في إعراب القرآن. لأبي البقاء العكبري. تحقيق: د. علي محمد البحاوي. ط: ٢ بيروت: دار الجيل، ١٤٠٧هـ.
١٧- تذكرة الحفاظ. للإمام الذهبي. بيروت: دار إحياء التراث العربي.
١٨- تذكرة النحاة. لأبي حيان الأندلسي. تحقيق: د. عفيف عبد الرحمن. ط: ١. بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤٠٦هـ.
١٩- التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل. لأبي حيان الأندلسي. تحقيق: د. حسن هنداوي. ط. , ١ دمشق: دار القلم، ١٤١٨هـ.
٢٠- التصريح بمضمون التوضيح. للشيخ خالد الأزهري، دار الفكر.
٢١- تفسير القرآن العظيم. للإمام ابن كثير. ط: ١. الرياض: مؤسسة الريان، دار الصميعي، ١٤١٦هـ.
٢٢- تناوب حروف الجر في لغة القرآن. للدكتور: محمد حسن عواد. ط: ١، عمان: دار الفرقان، ١٤٠٢هـ.
٢٣- تهذيب اللغة. لأبي منصور الأزهري. تحقيق: الأستاذ: علي حسن هلالي. مراجعة الأستاذ: محمد علي النجار. الدار المصرية للتأليف والترجمة.
٢٤- الجمل في النحو. للزجاجي. حققه: د. علي توفيق الحمد. ط: ٥ بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤١٧هـ.
٢٥- جامع البيان عن تأويل القرآن. لابن جرير الطبري. حققه: محمود محمد شاكر. راجعه وخرج أحاديثه: أحمد محمد شاكر. مصر: دار المعارف.
٢٦- الجامع لأحكام القرآن. للقرطبي. ط: ٥ بيروت: دار الكتب العلمية ١٤١٧هـ.

٢٧- حاشية الخضري على شرح ابن عقيل. ضبط: الشيخ محمد البقاعي. بيروت: دار الفكر، ١٤١٥هـ.
٢٨- حاشية الصبان على شرح الأشموني. لمحمد بن علي الصبان. دار الفكر.
٢٩- حاشية ياسين العليمي على التصريح. مطبوع بهامش التصريح.
٣٠- خزانة الأدب. لعبد القادر البغدادي. تحقيق: عبد السلام محمد هارون. ط: ٣. القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٤٠٩هـ.
٣١- الخصائص لأبي الفتح بن جني. تحقيق: محمد علي النجار، دار الكتب المصرية.
٣٢- الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة. لابن حجر العسقلاني. بيروت: دار إحياء التراث العربي.
٣٣- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون. للسمين الحلبي. تحقيق د. أحمد الخراط. ط: ١. دمشق: دار القلم، ١٤٠٦هـ.
٣٤- ديوان زهير بن أبي سلمى. بيروت: دار بيروت للطباعة وانشر، ١٤٠٦هـ.
٣٥- ديوان كثير عزة. شرحه: مجيد طراد. ط: ١. بيروت: دار الكتاب العربي، ١٤١٣هـ.
٣٦- روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني. لمحمود الألوسي. بيروت: دار الفكر، ١٤٠٨هـ.
٣٧- سنن الترمذي (الجامع الصحيح). لأبي عيسى الترمذي. تحقيق وشرح: أحمد محمد شاكر. بيروت: دار الكتب العلمية.
٣٨- سنن أبي داود. للإمام أبي داود سليمان بن الأشعث السجستاني. تحقيق: محمد عبد العزيز الخالدي. ط: ١. بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤١٦هـ.
٣٩- سنن ابن ماجه. لأبي عبد الله محمد بن زيد (ابن ماجه) حققه: محمد فؤاد عبد الباقي. القاهرة: دار الحديث، ١٤١٤هـ.
٤٠- شذرات الذهب في أخبار من ذهب. لابن العماد الحنبلي. بيروت: دار إحياء التراث العربي.

٤١- شذور الذهب في معرفة كلام العرب. لابن هشام. تحقيق: ح. الفاخوري. ط: ١. بيروت: دار الجيل، ١٤٠٨هـ.
٤٢- شرح التسهيل. لابن مالك. تحقيق: د. عبد الرحمن السيد و د. محمد بدوي المختون. ط: ١. هجر للطباعة والنشر، ١٤١٠هـ.
٤٣- شرح شواهد المغني. لجلال الدين السيوطي. بيروت: دار مكتبة الحياة.
٤٤- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك. لابن عقيل. تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد. ط: ٢. بيروت: المكتبة العصرية، ١٤١٣هـ.
٤٥- شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ. لابن مالك. تحقيق: عدنان عبد الرحمن الدوري. بغداد: مطبعة العاني. نشر: وزارة الأوقاف في الجمهورية العراقية، ١٣٩٧هـ.
٤٦- شرح الكافية الشافية لابن مالك. تحقيق: د. عبد المنعم أحمد هريدي. ط: ١. مكة المكرمة: دار المأمون للتراث (جامعة أم القرى)، ١٤٠٢هـ.
٤٧- شرح المقدمة الجزولية الكبير. لأبي على الشلوبين. حققه: د. تركي بن سهو بن نزال العتيبي. ط: , ١ الرياض: مكتبة الرشد، ١٤١٣هـ.
٤٨- شرح المفصل. لابن يعيش. بيروت: عالم الكتب.
٤٩- شعر يزيد بن الطثرية. تحقيق: ناصر بن سعد الرشيد. ط: ١. مكة المكرمة: دار مكة للطباعة والنشر، ١٤٠٠هـ.
٥٠- صحيح البخاري. للإمام محمد بن عبد الله البخاري. استانبول: المكتبة الإسلامية.
٥١- صحيح مسلم. للإمام مسلم بن الحجاج. تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي. ط: ١. القاهرة: دار الحديث، ١٤١٢هـ.
٥٢- العقد الفريد. لعبد ربه الأندلسي. شرحه وضبطه ورتب فهارسه: أحمد أمين، د. أحمد الزين، إبراهيم الإبياري. ط: ٣. القاهرة: لجنة التأليف والترجمة والنشر، ١٣٨٤هـ.
٥٣- فتح الباري بشرح صحيح البخاري. للحافظ ابن حجر العسقلاني. مصر:

مكتبة مصطفى البابي الحلبي. ١٣٧٨هـ.
٥٤- فتح القدير. للإمام الشوكاني. إعداد: مكتب التحقيق العلمي في دار ابن كثير ودار الكلم الطيب. ط: ١. دمشق: دار ابن كثير. دار الكلم الطيب، ١٤١٤هـ.
٥٥- فوات الوفيات. لمحمد بن شاكر الكتبي. تحقيق: د. إحسان عباس. بيروت: دار صادر. :- في أصول النحو. لسعيد الأفغاني. بيروت: المكتب الإسلامي، ١٤٠٧هـ.
٥٧- كتاب سيبويه. لأبي بشر عثمان بن قنبر. تحقيق: عبد السلام هارون. ط: ٣. علام الكتب، ١٤٠٣هـ.
٥٨- الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل. لأبي القاسم الزمخشري. دار الفكر.
٥٩- الكافية في النحو. لابن الحاجب النحوي. بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤١٥هـ.
٦٠- الكامل. لأبي العباس المبرد. حققه: د. محمد أحمد الدالي. ط: ٢. بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤١٣هـ.
٦١- لغة قريش. مختار الغوث. ط: ١. الرياض: دار المعراج الدولية، ١٤١٨هـ.
٦٢- مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية. جمعه ورتبه: عبد الرحمن بن محمد بن قاسم العاصمي النجدي.
٦٣- مسند الإمام أحمد بن حنبل. إشراف: د. سمير طه مجذوب. إعداد: محمد سليم إبراهيم سمارة وآخرين. ط: ١. بيروت، دمشق، عمان: المكتب الإسلامي ١٤١٣هـ.
٦٤- المسائل المنثورة لأبي علي الفارسي. تحقيق: مصطفى الحدري. مطبوعات المجمع العلمي بدمشق.
٦٥- المعجم المفصل في شواهد النحو الشعرية. إعداد: د. إميل بديع يعقوب. ط: ١. بيروت: دار الكتب لعلمية، ١٤١٣هـ.

٦٦- المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوي. للفيف من المستشرقين. نشر: د. أ. ي. ونسنك. ليدن: مطبعة بريل، ١٩٣٦م.
٦٧- معاني القرآن. لأبي زكريا الفراء. تحقيق: أحمد يوسف نجاتي. ومحمد علي النجار.
٦٨- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب. لابن هشام الأنصاري. تحقيق: د. مازن المبارك، وعلي حمد الله. مراجعة: سعيد الأفغاني. ط: ٦. بيروت: دار الفكر، ١٩٨٥م.
٦٩- المقتضب. لأبي العباس المبرد. تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة. بيروت: عالم الكتب.
٧٠- النحو الوافي. لعباس حسن. ط: ٨. مصر: دار المعارف.
٧١- نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة. للشيخ محمد الطنطاوي. تعليق: عبد العظيم الشناوي. ومحمد عبد الرحمن الكردي. ط: ٢.